مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩٢٣٠

الأربعاء، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيدة كمبوج	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيد مايذن
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد إسحاقو
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيد مبابو
	المكسيك	السيد أوتشا مارتينيس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربارا وودورد
	النرويج	السيدة يول
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن الاحتياجات الإنسانية في الجمهورية العربية السورية (S/2022/933)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨) و ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) و ٢٥٣٣ (٢٠٢٠) و ٢٥٨٥ (٢٠٢١) و ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) (S/2022/956)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن الاحتياجات الإنسانية في الجمهورية العربية السورية (S/2022/933)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨) و ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) و ٢٥٣٣ (٢٠٢٠) و ٢٥٨٥ (٢٠٢١) و ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) (S/2022/956)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسمهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية؛ والسيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/933، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الاحتياجات الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، والوثيقة S/2022/956، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، و ٢١٦٥ (٢٠١٤)، و ٢١٩١ (٢٠١٤)، و ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، و ٢٣٣٢ (٢٠١٦)، و ٢٣٩٣ (٢٠١٧)، و ٢٤٠١ (٢٠١٨)، و ٢٤٤٩ (٢٠١٨)، و ٢٥٠٤ (٢٠٢٠)، و ٢٥٣٣ (٢٠٢٠)، و ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، و ٢٦٤٢ (٢٠٢٢).

أعطي الكلمة الآن للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أسبوعين، زرت دمشق لمواصلة مناقشتي مع الحكومة السورية بشأن المضي قدما في العملية السياسية لتنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وأثناء قيامي بذلك، كانت الظروف في الميدان تشير إلى اتجاهات مثيرة للقلق. فالسوريون يواجهون أزمة إنسانية واقتصادية تزداد عمقا، داخل البلد وخارجه وفي المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والمناطق الخارجة عن سيطرتها، حيث لا تزال الحالة خطيرة، لا سيما في مخيمات النازحين.

إننا نواجه حالة نجمت عن أكثر من عقد من الحرب والنزاع والفساد وسوء الإدارة والأزمة المالية اللبنانية ومرض فيروس كورونا والجزاءات وتداعيات الحرب في أوكرانيا. وتخبرنا تقييمات الأمم المتحدة أن الآباء يتنازلون عن وجبات الطعام لأطفالهم. وأصبحت الكهرباء والوقود، بما في ذلك زيت التدفئة، أكثر ندرة من أي وقت مضى. ويتزايد عجز الكثيرين عن الحصول على المياه النظيفة والرعاية الصحية، أو حتى التواصل مع أحبائهم أو زملائهم، بسبب انقطاع الاتصال وقصور البنية التحتية. وقد سمعت بنفسي من زملائي في الأمم المتحدة أن احتياجات السوريين آخذة في الارتفاع في الوقت الذي تنخفض فيه الموارد. وحتى أولئك الذين لا يحتاجون عادة إلى المساعدة – الذين يتلقون رواتب منتظمة، على سبيل المثال – أصبحوا فقراء، نظرا لانخفاض قيمة الليرة. ولا شك أن الحالة ستشتد خلال فصل الشتاء.

وقد أغلقت الحكومة هيئات حكومية لعدة أيام نتيجة لنقص الطاقة. وبعض موظفي الخدمة المدنية غير قادرين على الذهاب إلى العمل بسبب افتقارهم إلى الوقود. وفي دمشق، كانت هناك علامات ملموسة على تفاقم الأزمة: شوارع مظلمة، ومنازل غير مضاءة، وحركة مرور قليلة. وتأتي المدفوعات في أكوام مكدسة من الفواتير، إذ انخفضت قيمة الليرة السورية إلى مستويات قياسية.

هذه الصورة الإنسانية والاقتصادية القاتمة سيئة جدا؛ أضف إلى ذلك أن استمرار النزاع المسلح ومخاطر التصعيد العسكري، واحتمال

حدوث تدهور كارثي أمور حقيقية تماما. ولحسن الحظ لم نشهد المزيد من العمليات العسكرية الواسعة النطاق من قبل أي جهة فاعلة هذا الشهر. ولكن لا يمكن أن نقول إن الحالة قد تحسنت بأي شكل من الأشكال.

ولا تزال نفس الديناميات الخطيرة التي تؤثر على المدنيين قائمة. وقد رأينا أن نفس الديناميات الخطيرة موجودة مع ما يترتب عليها من تداعيات على المدنيين. وقد شهدنا تقارير عن غارات جوية متفرقة موالية للحكومة في الشمال الغربي، وغارات جوية تركية في الشمال، وضربات في دمشق والجنوب الغربي نسبت إلى إسرائيل؛ القصف وإطلاق الصواريخ والاشتباكات المتقطعة على خطوط التماس، التي تشارك فيها جميع الأطراف الفاعلة – الحكومة، والمعارضة المسلحة، وقوات سورية الديمقراطية، وجماعة هيئة تحرير الشام الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن؛ واستمرار الهجمات التي يشنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ضد جميع تلك الجهات الفاعلة، في جميع أنحاء سورية، مع ورود تقارير تفيد بأن زعيم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام قد قتل في جنوب سورية في تشرين الأول/أكتوبر؛ وتقارير عن توترات واستمرار الاحتجاجات واستخدام القوة في السويداء.

نحن بحاجة إلى تغيير تلك الديناميات المثيرة للقلق. وعندما قدمت إحاطة إلى المجلس في الشهر الماضي (انظر S/PV.9204)، أشرت إلى عدد من الأولويات التي نحتاج إلى التركيز عليها. لم أبرح أعمل على كل تلك الأولويات في جهودي الدبلوماسية مع الأطراف السورية ومع أصحاب المصلحة الدوليين.

الأولوية الأولى هي التراجع عن التصعيد واستعادة الهدوء النسبي في الميدان. أود أن أذكر المجلس بأن خليطا من الاتفاقات والترتيبات التي تم التوصل إليها بشكل ثنائي بين بعض الجهات الفاعلة الرئيسية أدى إلى انخفاض نسبي في العنف في السنوات الأخيرة، لا سيما بين روسيا وتركيا في إدلب في عام ٢٠٢٠، وبين روسيا وتركيا وتركيا والولايات المتحدة في عام ٢٠١٩ بالنسبة للشمال الشرقي، فضلا عن تفادي التضارب بين روسيا والولايات المتحدة. ولكن تلك الاتفاقات والترتيبات الهشة لا تفضي إلى وقف شامل لإطلاق النار على الصعيد الوطني تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

فالعنف مستمر، وقد يضيع العمل الدقيق لوضع تلك الاتفاقات والترتيبات في لحظة، على الرغم من اعتراف جميع الأطراف الفاعلة في أحيان كثيرة بأنه لا يوجد حل عسكري وأن المرحلة العسكرية من النزاع قد انتهت. وأي تصعيد يمكن أن يشعل من جديد نزاعا لم ينته في الواقع، مما يعرض الاستقرار الإقليمي للخطر ويهيئ الظروف التي يمكن أن يزدهر فيها الإرهاب. ومرة أخرى، المدنيون هم الذين سيدفعون الثمن.

وقد عقدنا اجتماعا عاما لفرقة العمل المعنية بوقف إطلاق النار في جنيف يوم الجمعة الماضي لنقل رسالة مشتركة إلى جميع الدول الأعضاء الرئيسية التي تتمتع بنفوذ في الميدان: التحلي بضبط النفس، وحماية المدنيين، واستعادة الهدوء، والعمل على تعزيز ذلك المزيج من الاتفاقات والترتيبات ليرقى إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، وكفالة اتباع نهج تعاوني لمكافحة الجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن بما يتماشى مع القانون الدولي.

والإجراء الثاني المطلوب هو تجديد الإطار في المجلس بشأن الجبهة الإنسانية. لا يزال الوصول غير المقيد للمساعدات الإنسانية إلى جميع السوريين المحتاجين في جميع أنحاء البلد، بجميع الطرائق، أمراً ضروريًا. وكما أكد الأمين العام، وكما سيفعل السيد غريفيث بالتأكيد بعدي اليوم، لا تزال المعونة عبر الحدود لا غنى عنها. وأفهم أنه قد أحرز تقدم مهم بشأن جميع أولويات القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢)، أي الوصول عبر الحدود وعبر خطوط التماس فضلا عن تنفيذ مشاريع التعافي المبكر. ينبغي لنا أن نحمي هذا التقدم ونبني عليه من خلال تمديد القرار، لصالح جميع السوريين. هذه رسالة أساسية إلى المجلس اليوم: أرجو أن تتفضلوا بمواصلة دعم هذا الإطار؛ فملايين السوريين يعتمدون عليه. وأرجو أيضا منكم الاستجابة بسخاء لنداءات الأمم المتحدة الإنسانية.

النقطة الثالثة التي شددت عليها هي الحاجة إلى استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية في جنيف وجعلها أكثر موضوعية. وكما

أخبرت المجلس في الشهر الماضي، فإن الأمم المتحدة على استعداد لاستئناف اجتماعات اللجنة الدستورية في جنيف حالما تبدي جهات أخرى استعدادا للقيام بذلك. ولا يوجد شيء جديد في هذا الشأن، لا سيما فيما يتعلق بالموقف الروسي من جنيف. بيد أنني أواصل جهودي في ذلك الصدد، بما في ذلك تذكير كزبري الرئيس المشارك الذي عينته الحكومة في دمشق بضرورة الرد على رسالتي التي أرسلتها في حزيران/يونيه بشأن تحسين أساليب العمل، والتي سبق أن رد عليها بالفعل البحرة الرئيس المشارك الذي عينته لجنة المفاوضات السورية.

النقطة الرابعة التي أركز عليها هي إعطاء الأولوية للعمل بشأن قضية المحتجزين والمختفين والمفقودين. وفي دمشق، شددت على أهمية تبادل المعلومات بشأن المحتجزين والإفراج عنهم. كما شددت على ضرورة حماية حق المحتجزين في التواصل، لأن أحباءهم يستحقون معرفة ما إذا كانوا على قيد الحياة. وسأواصل مناقشاتي مع الحكومة السورية وجميع الأطراف المعنية الأخرى للضغط من أجل عمليات الإفراج والحصول على معلومات عنهم، بما يتناسب مع حجم القضية، مع الحفاظ على حواري مع الأسر والضحايا وجمعيات شؤون الناجين. كما أتطلع إلى عام ٢٠٢٣ على أمل رؤية مؤسسة للأشخاص المفقودين بتكليف من الجمعية العامة، على النحو الذي أوصى به الأمين العام. سيكون ذلك مسارا لإحداث قدر من التقدم الملموس لملايين السوريين المتضررين من هذا الملف وتقديم الدعم الكافي للناجين وأسرهم.

والنقطة الخامسة هي تعزيز الحوار من أجل تحديد وتنفيذ التدابير الأولية لبناء الثقة وفقا لمنهج خطوة مقابل أخرى. وأنا مقتنع بأنه من الممكن أن يجد أصحاب المصلحة السوريون والأطراف الفاعلة الدولية طريقة لاتخاذ بعض الخطوات الدقيقة والملموسة والمتبادلة التي يمكن أن تدفعنا شوطا على مسار القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). إذا تم ذلك، أعتقد أنه يمكن أن يفضي إلى إحداث تأثير مجد على حياة السوريين العاديين، وتحويل بعض الديناميات السلبية في الميدان وبناء قدر من الثقة بين الأطراف وفي العملية السياسية. لقد أجريت حوارا طويلا مع وزير الخارجية المقداد في دمشق حول هذا الموضوع، وأعربت عن تقديري لاستعداده للمشاركة. ومن المؤكد أن الحوار قد تعمق، وأنا أرحب بالدعوة إلى العودة إلى دمشق في العام الجديد لإجراء جولة جديدة من المحادثات.

كما اجتمعت في جنيف مع بدر جاموس، رئيس لجنة المفاوضات السورية، وناقشت معه مجموعة من المسائل في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما في ذلك الخطوات التي يمكن أن تتخذها جميع الأطراف للمساعدة في بناء الثقة ووضع حد لمعاناة جميع السوريين. وأتطلع إلى مزيد من المشاركة مع لجنة المفاوضات السورية في العام الجديد أيضا.

وأود أن أشدد على نقطة سادسة وأخيرة. سأواصل الاعتماد على رؤى المجلس الاستشاري للمرأة ومشورته. وسأستمر في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أعمالنا. وسأواصل التواصل مع مجموعة واسعة من السوريين من خلال غرفة دعم المجتمع المدني لتعزيز الحوار حول القضايا ذات الصلة بالعملية السياسية وكفالة مشاركة الجميع. أخبرنا السوريون من النساء والرجال هذا الشهر أن ثقة المجتمع لا تزال غير متوفرة. إن دور المجتمع المدني في المساعدة على إعادة بناء التماسك الاجتماعي في سورية أكثر إلحاحا اليوم مما كان عليه في أي وقت مضى. وما برحت المرأة السورية صامدة بشكل مثير للإعجاب، وتحملت المصاعب المتزايدة، لا سيما كمعيلة للأسر. وتمكينها وإدماجها أمر أساسي.

مع اقتراب عام ٢٠٢٢ من نهايته، ننظر إلى الوراء على عام صعب للغاية. وصلت احتياجات الشعب السوري إلى أسوأ مستوياتها منذ بدء النزاع، في سياق المزيد من الانهيار الاقتصادي والعنف المستمر. ولم يحرز أي تقدم ملموس في النهوض بالعملية السياسية. والجغرافيا السياسية العالمية جعلت الوضع الصعب أكثر تعقيدا. هذه صورة قاتمة.

لكن يقال أحيانا إن بعد العسر يسر. يقول لي السوريون من جميع الخلفيات إن الوضع الحالي غير مقبول وغير مستدام أيضا. وأشعر

بإدراك متزايد في جميع الأوساط بأن السماح باستمرار الوضع الراهن وتدهور الوضع ليس ببساطة خيارا. ولهذا السبب أناشد جميع الأعضاء دعم الخطة التي وضعتها أمامكم اليوم. إن سورية بحاجة إلى اهتمام دولي مستمر، بدءا بالوحدة في المجلس خلف الإطار الإنساني، ولكن أيضا بجميع الجوانب الأخرى التي أبرزتها.

ولن أدخر وفريقي أي جهد لإحراز قدر من التقدم بشأن هذا النزاع بالغ الصعوبة في العام المقبل. ويجب أن نمنح السوريين الأمل في المستقبل. ويبقى هدفنا التوصل إلى حل سياسي شامل يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) ويلبي التطلعات المشروعة لجميع السوريين ويستعيد سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. وأنا أعول على إبداع الأعضاء وانخراطهم ودعمهم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (*تكلم بالإنكليزية*): أخشى أن يسمع مجلس الأمن مني عبارات وكلمات مشابهة جدا لتلك التي سمعناها للتو من السيد بيدرسن حول الحالة القاتمة والمتردية للغاية التي يواجهها الشعب السوري. وأنا ممتن للسيد بيدرسن على الشرح الذي قدمه.

لقد حُطمت العديد من الأرقام القياسية في عام ٢٠٢٢، وكلها سلبية للغاية. فالأعمال العدائية، على سبيل المثال، لا تزال تتسبب في خسائر فادحة، لا سيما على طول الخطوط الأمامية، على الرغم من الاعتراف الواسع النطاق بأن الأهداف العسكرية تتجاوز المعقول، كما قال السيد بيدرسن. وفي شمال غرب سورية وحده، قُتل ما لا يقل عن ١٣٨ مدنيا وجرح ٢٤٩ آخرون. وارتفع عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية إلى ١٤,٦ مليون، أي بزيادة قدرها أكثر من ١,٢ مليون مقارنة بعام ٢٠٢١. وسيرتفع هذا الرقم في عام ٢٠٢٣ مرة أخرى ليصل إلى رقم قياسي جديد وفظيع يبلغ ١٥,٣ مليون. ولم نر أرقاما كهذه أو معدلات وفيات وأضرار واحتياجات كهذه منذ بداية الأزمة. ويكافح أكثر من ١٢ مليون شخص، أي أكثر من نصف سكان سورية، من أجل توفير قوتهم. وقد تحدث السيد بيدرسن بشكل مؤثر، في رأيي، عن الحالة الاقتصادية التي تواجههم. فقد يسقط قرابة ٣ ملايين شخص آخرين في هوة انعدام الأمن الغذائي.

واستمرت الظروف الاجتماعية والاقتصادية في التدهور. فالتضخم المحلي المتصاعد، وأبرز تجلياته الانخفاض المستمر في قيمة العملة المحلية – مقترنا بارتفاع أسعار الغذاء والوقود العالمية وهو ما نعرفه جيدا – يجعل المواد الغذائية الأساسية وغيرها من الضروريات في غير متناول ملايين الأسر. وارتفعت أسعار السلع الغذائية الأساسية والاحتياجات الأساسية وسلة الأغذية الأساسية للأسرة في سورية بأكثر من ٩٠ في المائة خلال هذا العام. ولذلك، ليس من المستغرب بالطبع أن الغالبية العظمى من الأسر في سورية غير قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية. وتشعر الأسر التي تعيلها نساء بأثر هذه الاتجاهات المقلقة بشكل أكثر حدة. وهذا هو الأسوأ منذ بدء الأزمة، ولا أعتقد أن عام ٢٠٢٣ سيجلب الكثير من الراحة للشعب السوري.

وعلى الرغم من تحديات التمويل والبيئة التشغيلية المعقدة – التي ربما تكون الأكثر تعقيدا في جميع برامج الاستجابة الإنسانية في العالم اليوم – قدم شركاؤنا في المجال الإنساني المساعدة المنقذة للحياة إلى ٧,٨ مليون شخص شهريا في هذا العام، بما في ذلك ٢,٧ مليون شخص تم الوصول إليهم من خلال العمليات عبر الحدود التي أشار إليها السيد بيدرسن. ومن الملامح البارزة لعام ٢٠٢٢ أيضا أنه كان عام الكوليرا، حيث عاد المرض للظهور لأول مرة في سورية منذ ١٥ عاما، كما هو الحال بالفعل في العديد من الأماكن في أنحاء العالم، مستفيدا، كما هو الحال، من الضغوط التي تعاني منها النظم الصحية. وعادة ما يحدث تفشي الكوليرا في المجتمعات التي تكافح من أجل الحصول على المياه الصالحة للشرب والتي تضررت فيها البنية التحتية للصرف الصحي والصحة العامة بسبب النزاعات أو الكوارث الطبيعية، وهما أمران تعاني سورية منهما. وقد تم الإبلاغ عن حوالي ٦٢ ٠٠٠ حالة يشتبه في إصابتها بالكوليرا حتى ١٨ كانون الأول/

ديسمبر، وللأسف، توفي ١٠٠ شخص. ويعمل الشركاء في المجال الإنساني بغية زيادة قدرات المراقبة والاختبارات ورصد جودة المياه وتدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية، وتعزيز الوعي. ونحن بحاجة ماسة إلى تمويل إضافي لمواصلة الاستجابة لذلك التفشي على وجه الخصوص.

وبينما نتحدث ونجلس هنا، يقضي ملايين الأشخاص في سورية شتاءهم الثاني عشر على التوالي في حالة نزوح. وبالنسبة لمليوني شخص يعيشون في الخيام والمخيمات والملاجئ المؤقتة، فإن فصل الشتاء هو وقت قاس بالفعل، حيث تنخفض درجات إلى ما دون الصفر وتشتد الرياح وتهب عواصف مفاجئة وعواصف ثلجية وتحدث فيضانات تدمر أماكن إيوائهم. ويحتاج ما يقرب من ٦ ملايين شخص – بزيادة سنوية قدرها الثلث – إلى مساعدات عاجلة في هذا الشتاء. والاستجابة لفصل الشتاء من جانب الوكالات لتبية الاحتياجات الشتوية الخاصة، بقيادة زملائنا في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ممولة بنسبة ٢١ في المائة. وهذا يعني أن أكثر من ثلثي الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة للتعامل مع الويلات التي ذكرتها للتو لن يحصلوا عليها. ولن يكون لدى الأسر الوقود والمدافئ والبطانيات والملابس الشتوية وغيرها من المواد التي تحتاجها لمجرد درء البرد وحماية أطفالها من قبضته الرهيبة. وأكرر أن الأسر التي تعولها نساء ستكون بالطبع الأكثر تضررا.

كما أن التوقعات العامة للتمويل لسورية محبطة إلى حد ما أيضا. ونحن لسنا بعيدين عن نهاية عام ٢٠٢٢، وقد تم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٢ للبلد بنسبة ٤٣ في المائة. وأنا واثق من أن العام سينتهي ونحن عند هذا الحد – توفير تمويل لأقل من نصف الاحتياجات. إن انخفاض مستوى التمويل في وقت متأخر من العام كما هو الحال يشكل في الواقع أمرا غير مسبوق. ونحن نعرف الأسباب العديدة التي أسهمت في ذلك. ولكن دعونا نحاول ألا ندع ذلك يصبح رقما قياسيا آخر مخيبا للآمال في العام المقبل.

وتتحمل النساء والفتيات وطأة الأزمة المستمرة. ويتفشى العنف الجنساني في سورية في شكل إساءة جسدية وجنسية ونفسية، بل واقتصادية. ويحتاج ما يقرب من ٧,٣ مليون شخص، غالبيتهم الساحقة من النساء والفتيات، إلى الدعم لمواجهة العنف الجنساني والتغلب عليه. أي أن هناك ٧,٣ مليون شخص يحتاجون إلى هذا الدعم – هم ثلث إجمالي السكان. ويجب أن نكفل حصولهم على ذلك الدعم. ويجب أن نقدم لهم مساعدتنا وأن نساندهم بثبات.

خلال أقل من ثلاثة أسابيع، من المقرر أن ينتهي سريان العمل بالقرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢)، الذي يمكننا من إيصال المساعدة الإنسانية عبر الحدود إلى شمال غرب سورية، وهو ما أشار إليه السيد بيدرسن أيضا. وغني عن القول إنني أطلب دعم المجلس لتمكيننا من القيام بعملنا، والقيام بما تطلبه منا الدول الأعضاء السخية، وتقديم تلك المساعدة إلى جميع من يحتاجون إليها، بغض النظر عن مكان وجودهم. ولا يسعني أن أؤكد بما فيه الكفاية على أهمية الحفاظ على شريان الحياة هذا لملايين الناس في الشمال الغربي على وجه الخصوص. ولا يتعلق ذلك باستبعاد الشمال الشرقي، بل بالتركيز على الشمال الغربي. وعدم تجديد القرار يهدد إيصال المساعدات عندما يكون الناس في أمس الحاجة إليها في خضم تفشي الكوليرا وفي منتصف فصل الشتاء.

أردت أيضا أن أقدم للمجلس بعض الإحصاءات عن التعافي المبكر. فمنذ كانون الثاني/يناير، تنفذ ما لا يقل عن ١٢٥ وكالة إنسانية ٣٧٤ مشروعا للتعافي المبكر في كل محافظة من محافظات سورية. وكخبر سار، تلقت هذه المشاريع مبلغا قياسيا قدره ٥١٧ مليون دولار؛ وتم تمويل ٢٧٤ مشروعا من أصل ٣٧٤ مشروعا وتلقت أقل قليلاً من هذا المبلغ. وبالتالي، فإن التعافي جار على النحو المطلوب في القرار. ولكننا نحتاج أيضا إلى استمرار التيسير والدعم من جميع الأطراف في المنطقة، ومن المجلس، لتحسين إمكانية وصولنا عبر خطوط التماس. وفي الشمال الغربي، انتهينا من المهمة التاسعة عبر خطوط التماس إلى سرمدا، في محافظة إدلب، في بداية هذا الشهر. لذلك، فإن سجلنا هذا العام أفضل، إذ قامت القافلة المشتركة بين الوكالات بإيصال المواد الغذائية والأدوية ومواد الصرف الصحي والنظافة الصحية ومجموعات مستلزمات الصحة الإنجابية.

بالطبع نحن بحاجة إلى رؤية المزيد من تلك القوافل. لكن – ويجب أن أكرر هذا، كما أفعل دائما – لا يمكنها أن تعوض عن النطاق الواسع للعملية عبر الحدود. ففي كل شهر في عام ٢٠٢٢،، في المتوسط، قامت قرابة ٦٠٠ شاحنة بتسليم المواد الغذائية وغيرها من المساعدات الأساسية عبر الحدود إلى شمال غرب سورية. لذلك، فإن عمليات التسليم عبر خطوط التماس تشكل مكملا أساسيا ومن الضروري تعزيزها. والتعافي المبكر أمر ضروري، ببساطة لتحقيق احترام الذات ومن أجل الآفاق المستقبلية للشعب السوري. ولا يمكن الاستعاضة عن الآلية العابرة للحدود. أنا آسف لأنني متشائم جدا. وإنني أشارك السيد بيدرسن في أولوياته وإطاره الإنساني وجميع الجهود الأخرى التي يحتاجها هو ومكتبه من أجل محاولة إنهاء هذه المأساة للشعب السوري.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد غريفيث على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر غير بيدرسن ومارتن غريفيث على الاستعراض العام للحالة السياسية والإنسانية في سورية.

إن موقف الاتحاد الروسي الثابت هو أنه لا بديل عن عملية سياسية يقودها ويملك زمامها السوريون وتنفذ بوساطة الأمم المتحدة وتستند إلى مبادئ الاحترام الكامل لسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، من دون أي تدخل خارجي. وفي ذلك الصدد، نؤيد باستمرار الجهود التي يبذلها السيد بيدرسن، مبعوث الأمين العام الخاص المعني بسورية في إطار ولايته المباشرة، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي تشكل اللجنة الدستورية عنصره الأساسي. ونحيط علما بالجهود التي يبذلها السيد بيدرسن لنزع الطابع السياسي عن برنامج جنيف، فضلا عن ضمان استئناف الدورات العادية للجنة، وانخراطه مع السوريين في هذا الشأن، بما في ذلك خلال زيارته التي قام بها مؤخرا إلى دمشق في وقت سابق من كانون الأول/ديسمبر. ونعتقد أن القرارات الرئيسية المتعلقة بطرائق الجولات اللاحقة من المشاورات بين السوريين يجب أن يتخذها السوريون أنفسهم، دون أي ضغط خارجي.

لا تزال الحالة في شمال سورية تثير القلق. فقد تسببت العمليات العسكرية في محافظات حلب والرقة والحسكة في سقوط قتلى بالفعل، ليس في صفوف الجيش السوري فحسب، ولكن أيضا بين المدنيين، بمن فيهم الصحفيون، بالإضافة إلى تدمير البنية التحتية المدنية. وإزاء تلك الخلفية، فإننا ندين الغارات الجوية غير القانونية المستمرة التي يشنها سلاح الجو الإسرائيلي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، تم الإبلاغ عن حالتين على الأقل من هذا القبيل – غارة جوية على قاعدة الشعيرات الجوية العسكرية الواقعة شرق حمص، فضلا عن ضربات تمت من البحر الأبيض المتوسط واستهدفت المناطق الوسطى والساحلية في سورية، مما أسفر عن مقتل ستة أفراد عسكريين سوريين وإصابة أربعة آخرين. ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن تحقيق الاستقرار والأمن في الأجل الطويل في سورية إلا من خلال استعادة سيادة البلد وسلامة أراضيه بالكامل، فضلا عن إنهاء الوجود الأجنبي غير القانوني وممارسة تحويل سورية إلى ساحة لتصفية الحسابات الجيوسياسية.

إننا ندرك بألم التدهور المستمر للحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في سورية. فتكلفة السلة الغذائية الأساسية، التي تتجاوز بكثير الدخل الشهري لمعظم السوريين، إلى جانب ارتفاع معدل التضخم وانخفاض قيمة الليرة السورية، تعني، وفقًا لتقديرات الأمم المتحدة، أن عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة في عام ٢٠٢٣ سيصل إلى مستوى قياسي آخر يبلغ ١٥ مليون شخص. وفي خضم حالات نقص الوقود، كان هناك انقطاع مأساوي للكهرباء. وفي عدد من المحافظات، لا تتوفر الكهرباء إلا لمدة ٢٠ دقيقة كل خمس ساعات، بما في ذلك في البنى التحتية الحيوية مثل المستشفيات والمدارس والمرافق البلدية.

لقد أدت أزمة المياه المزمنة وتدهور الاتصالات الرئيسية إلى تفشي مرض الكوليرا في أيلول/سبتمبر في محافظة حلب، الذي تفشى بعد ذلك ليس في بقية أنحاء سورية فحسب، ولكن أيضا في لبنان المجاور. نحن بالطبع مطمئنون لمعرفة أن نصف إمدادات العالم من

لقاح الكوليرا قد تم إرسالها إلى الشعب السوري. ومع ذلك، فإن خطة منظمة الصحة العالمية الخاصة للاستجابة للوباء لم يتم تمويلها إلا بمقدار الثلث.

ومن بين التطورات الإيجابية القليلة، نشير إلى أن خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٢ قد تم تمويلها بنسبة ٤٣ في المائة – التي، كما قال السيد غريفيث للتو اليوم، ليست كافية. نلاحظ أيضا إرسال القافلة التاسعة من حلب إلى سرمدا والخطط الرامية إلى إرسال القافلة العاشرة، فضلا عن إتاحة سبل الوصول إلى منطقتي تل أبيض ورأس العين. ومع ذلك، تلك نتائج أساسية جدا، وقد استغرقت الأمم المتحدة وقتا طويلا جدا لتحقيقها. ومن الصعب محاربة الشعور بأنه يجري بذل المزيد من الجهود في محاولة لإثبات عدم إمكانية الاستغناء عن الآلية العابرة للحدود مقابل ترتيب عمليات التسليم عبر خطوط التماس.

اسمحوا لي أن أقول بصراحة إن الحالة الإنسانية الراهنة في سورية لا توفر سياقا مواتيا للمناقشة حول تجديد الآلية العابرة للحدود. ولسنا ضد مساعدة السوريين العاديين، كما ستحاول بعض الوفود أن تصوره اليوم. والمسألة المهمة هي أنه على المجتمع الدولي أن يحاول بصدق مساعدة جميع السوريين، من دون تمييز أو تسييس. ولكن لسوء الحظ، لا يزال أمامنا طريق طويل قبل أن نتمكن من تحقيق ذلك. ويمكننا القول، من حيث المبدأ، إنه في الأشهر الستة الماضية، لم يغير شركاؤنا الغربيون السابقون نهجهم الانتهازي إزاء هذه المسألة. وعلى غرار الطلاب المهملين عشية الامتحان، فإنهم لا يتذكرون أحكام القرارين ٢٥٨٥ (٢٠٢١) و ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) إلا عندما تكون صلاحيتهما على وشك الانتهاء، ويحاولون عرض الحالة كما لو أنهم كانوا ينفذون هذين القرارين بجد خلال الأشهر الستة الماضية. ومن الواضح أنه يمكننا رؤية أنه هذا ليس هو الحال تماما، على أقل تقدير. وعلى وجه الخصوص، وعلى الرغم من الجولات الثلاث للحوار التفاعلي غير الرسمي، فإن صورة الآلية العابرة للحدود عموما لم تصبح شفافة. فممثلو وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة الغربية يسيرون في دوائر ويتلاعبون بالأرقام، بما في ذلك التعافي المبكر، في محاولة لإثبات مقدار ما يفعلونه بينما يتهربون بعناية من الأسئلة.

ومع ذلك، حتى أساليب التمويه تلك لا يمكن أن تخفي الحقيقة الواضحة بأنه لا يزال هناك اختلال في التوازن الجغرافي لا يمكن تفسيره وغير مبرر في تنفيذ مشاريع الإنعاش المبكر في سورية. إن نصف أموال المانحين تذهب إلى إدلب، و ١٥ في المائة إلى منطقة ما وراء الفرات، و ٣٥ في المائة فقط تذهب إلى المناطق التي تسيطر عليها دمشق حيث يعيش معظم السكان. وتظهر هذه الأرقام بوضوح مدى تسييس النقاش حول الملف السوري، ومدى تجاهل المانحين الغربيين لقرارات مجلس الأمن. يضاف إلى ذلك رغبة الدول الغربية غير المقبولة على الإطلاق في الإبقاء على الجزاءات الانفرادية غير المشروعة وغير القانونية ضد سورية، التي لها تأثير مدمر على حياة السوريين العاديين.

وعلى عكس الحقائق الواضحة واستنتاجات الخبراء الموثوقين، يميل الغرب إلى إظهار أن السبب في جميع مشاكل سورية هو أفعال السلطات التي يزعم أنها غير كفؤة. وعندما نثير تلك المسائل، بما في ذلك في إطار الحوارات التفاعلية التي ذكرتها للتو، تحاول الوفود الغربية الإثبات منافقة إن هذه مسألة لا صلة لها بالموضوع. كيف يمكنهم التكلم عن مساعدة سورية بينما يحاولون في الوقت نفسه خنق البلد؟

ومن المواضيع المحرمة الأخرى مسألة خلق عوائق مصطنعة أمام عودة اللاجئين السوريين من البلدان المجاورة، إذ إن لكل من دمشق واللاجئين أنفسهم، وكذلك جيران سورية، مصلحة في عودة اللاجئين. ومع ذلك، فإن هذا النهج لا يرضي الولايات المتحدة وحلفائها، الذين يعتقدون أن الحكومة السورية قد تحصل على مكاسب سياسية هائلة بعد عودة جماعية لمواطنيها. مرة أخرى، كما في حالة الجزاءات، يعطي الغرب الأولوية لأهدافه السياسية الخاصة مقدما إياها على مصالح السوريين العاديين وحتى حياتهم.

كيف يرى المجلس أنه ينبغي للجانب السوري النظر إلى هذه الحالة برمتها؟ ما هي الأسباب التي تدفع دمشق إلى تصديق الوعود الغربية المنافقة والانتهازية الجديدة؟ علاوة على ذلك، هل يساعد دمشق أن ترى الكيفية التي تتصرف بها بلدان الغرب مثل الأم العطوفة التي

تغذي الإرهاب الدولي لهيئة تحرير الشام في إدلب – وهي جماعة لا تزال تستفيد من عمليات التسليم عبر الآلية العابرة للحدود بسبب افتقارها إلى الشفافية الأساسية؟ وهل يساعد دمشق أن الالتزام بسيادة سورية ووحدة أراضيها، كما نصت عليه قرارات المجلس، ليس سوى عبارة فارغة بالنسبة للغرب؟ وسنضع كل ذلك في كفة ونحاول أن نتخيل ما ينبغي وضعه على الكفة للأخرى للميزان لتبرير إصدارنا إذنا بتمديد الآلية العابرة للحدود لمدة ستة أشهر أخرى. ولنكن واضحين: إن الحجج التي تدفع بعدم وجود بديل للآلية العابرة للحدود غير مقنعة لأن الافتقار إلى بديل يدعمه بشكل مصطنع تقاعس مؤيدي الآلية. وربما تظهر حجج جديدة مؤيدة للآلية العابرة للحدود خلال جلسة اليوم، ولكن حتى الآن، ولكي أكون صريحا تماما، ليس هناك سوى القليل جدا.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتيهما. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا وشكرنا للقائمين على الصياغة الحاليين، أيرلندا والنرويج، على عملهما الدؤوب والقائم على المبادئ.

إن هذه هي الجلسة التاسعة لمجلس الأمن منذ اتخاذ القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) في تموز/يوليه: ست جلسات إحاطة وثلاثة حوارات تفاعلية غير رسمية. وقد وصف قادة الأمم المتحدة ومسؤولو الشؤون الإنسانية لمجلس الأمن مرارا وتكرارا خلال تلك الجلسات حجم عمليات إيصال المساعدة الإنسانية عبر الحدود وشفافيتها وضرورتها. وقبل انتهاء الإذن بعمليات الإيصال عبر الحدود في ١٠ كانون الثاني/يناير، يجب على المجلس أن يؤكد تمديد الإذن، على النحو المتوخى في القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢).

وهذه ليست مسألة معقدة. فقد سلم المجلس في تموز/يوليه بضرورة إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية المروعة في سورية، والتي لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن في المنطقة (انظر S/PV.9089). وسلم المجلس في تموز/يوليه بأن الحاجة إلى عمليات الإيصال عبر الحدود ستمتد إلى ما بعد ١٠ كانون الثاني/يناير. والحقائق التي أدت إلى ذلك القرار في تموز/يوليه لم تتغير. فالظروف الإنسانية في سورية أسوأ مما كانت عليه منذ بداية النزاع، كما ذكر السيد غريفيث. وسيحتاج حوالي ١٥,٣ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية في عام ٢٠٢٣.

إن عمليات تسليم المساعدات الإنسانية عبر الحدود هي أكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة والقابلية للتوسع لتوفير الغذاء والإمدادات الطبية وغيرها من الضروريات لنحو ٢,٤ مليون سوري معرضين لخطر المجاعة والمرض والتضرر من ظروف الشتاء القاسية في الشمال الغربي. وعملية الأمم المتحدة عبر الحدود هي من بين أكثر العمليات أمنا وشفافية في أي مكان في العالم. وببساطة، لا يوجد بديل عن إيصال المساعدات عبر الحدود.

وتنفذ الأمم المتحدة كل عنصر من العناصر المحددة في القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢)، ولا سيما زيادة عمليات تسليم المساعدات عبر خطوط التماس ومواصلة تنفيذ مشاريع التعافي المبكر على الصعيد الوطني. فقد أرسلت الأمم المتحدة أربع قوافل مساعدات عبر خطوط التماس خلال الأشهر الخمسة منذ تجديد التفويض بذلك في تموز/يوليه، مما ضاعف تقريبا إجمالي المهام عبر خطوط التماس منذ أن بدأت في آب/أغسطس ٢٠٢١. وقدم خبراء الأمم المتحدة للمجلس وصفا واضحا ومنطقيا لخططهم وجهودهم، التي تُنفذ بما يتفق مع المبادئ الإنسانية. وتقوم الولايات المتحدة بدورها، بما في ذلك تمويل مشاريع التعافي المبكر في جميع محافظات سورية البالغ عددها ١٤ محافظة وتشجيع تقديم المساعدات عبر خطوط التماس، على النحو الذي تحدده الاحتياجات الإنسانية.

إن استمرار وجود الآلاف من رعايا بلدان ثالثة في مخيمات النازحين ومراكز الاحتجاز في سورية يزيد من تعقيد الوضع الإنساني في سورية ويجب معالجته. وينتشر العنف في المخيمات وينشأ فيها آلاف الأطفال الضعفاء من دون الحصول على التعليم أو الحماية، بما في ذلك الوثائق المناسبة والرعاية الطبية وغيرها من الخدمات الأساسية. وعلاوة على ذلك، فإن هذه المخيمات ومرافق الاحتجاز أهداف لهجمات تنظيم داعش، مما يؤكد الحاجة الملحة لتيسير إيجاد

حلول دائمة من خلال العودة الطوعية والآمنة والكريمة والإعادة إلى الوطن. وندعو جميع الدول إلى إعادة مواطنيها من المخيمات ومرافق الاحتجاز تلك إلى أوطانهم.

ورحبنا باتخاذ القرار ٢٦٦٤ (٢٠٢٢) ونقدر تقديرا كبيرا تعاون أيرلندا الوثيق معنا في تيسير المناقشات مع مجلس الأمن خلال الشهور القليلة الماضية. فقد أنشأ القرار استثناء للأغراض الإنسانية من تدابير تجميد الأصول في جميع نظم جزاءات الأمم المتحدة. ونلاحظ أن انطباق هذا الاستثناء على نظام الجزاءات المفروضة على تنظيمي داعش والقاعدة في مجلس الأمن عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) سيوفر ضمانات هامة للجهات الفاعلة في المجال الإنساني في سورية، بما في ذلك الجهات التي تقدم المعونة عبر الحدود.

ويوم أمس، أصدرت وزارة الخزانة الأمريكية حزمة جديدة من التراخيص العامة لتنفيذ القرار ٢٦٦٤ (٢٠٢٢) على مستوى برامج الجزاءات المحلية لدينا، بما في ذلك بعض البرامج المتعلقة بسورية حيث لم تكن التراخيص الإنسانية موجودة بالفعل. وتيسر هذه التحديثات لجزاءات الأمم المتحدة والولايات المتحدة تقديم المعونة الإنسانية مع الإبقاء على الجزاءات المفروضة على الجهات الفاعلة الآثمة. وهذه خطوة هامة بالنسبة لجزاءات الأمم المتحدة المتعلقة بسورية، وهي تبني على الاستثناءات الكبيرة المتضمنة بالفعل في الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة لتيسير تقديم المساعدات الإنسانية للشعب السوري، بما في ذلك تسليم الغذاء والدواء والمساعدات الأخرى. وبينما نسعى إلى مواءمة هذه الاستثناءات بشكل أفضل على نطاق جزاءات الأمم المتحدة والولايات المتحدة، فإننا نوضح أن جزاءاتنا ينبغي ألا تعوق النشاط الإنساني أو تقديم المساعدة لجميع المحتاجين.

بالانتقال إلى الحالة السياسية، نأسف لعدم إحراز أي تقدم في اللجنة الدستورية التي يعرقل عملها ما تقدمه روسيا من مطالب تعسفية بشأن مسائل غير ذات صلة. إننا ندعم عملية يقودها السوريون ويمسكون بزمامها وندعو نظام الأسد إلى التعاون مع المبعوث الخاص بيدرسن في جهوده لإعادة عقد اللجنة الدستورية والموافقة على وقف شامل لإطلاق النار على مستوى البلد وتنفيذه والإفراج بطريقة إنسانية عن أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ شخص مفقودين أو محتجزين تعسفا.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء استمرار العنف والتصعيد الأخير في شمال سورية، مما يعرض المدنيين للخطر ويهدد التقدم المحرز في هزيمة داعش. ونحث جميع الأطراف على وقف التصعيد فورا وحماية المدنيين والأعيان المدنية والتمسك بالقانون الدولي الإنساني. ونرحب بعقد المبعوث الخاص بيدرسن اجتماعا لفرقة العمل المعنية بوقف إطلاق النار في جنيف يوم الجمعة الماضي ونأمل أن يساعد استئناف هذه الصيغة من الاجتماعات في ضمان الاستقرار على أرض الواقع.

تمثل بداية العام الجديد فرصة لنظام الأسد لبدء عملية لتضميد الجراح في البلد الذي دمره تماما. ونحث النظام على أن يبين بوضوح دعمه لتوفير المساعدات الإنسانية للجميع في سورية، بما في ذلك من خلال عمليات التسليم عبر الحدود وأن يُظهر بوضوح عزمه على المشاركة البناءة في اجتماعات اللجنة الدستورية في جنيف بمجرد أن يتمكن المبعوث الخاص بيدرسن من عقدها.

السيد مايذن (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان باسم النرويج وأيرلندا بوصفهما مشاركتين في صياغة القرارات المتعلقة بالملف الإنساني السوري. وأشكر السيد بيدرسن والسيد غريفيث على إحاطتيهما اليوم. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام والسيد غريفيث وفريقه على التقريرين اللذين قُدما إلينا عن الحالة في سورية (S/2022/956 و S/2022/933).

لا يمكن أن تكون الحالة أكثر وضوحا. فلا يزال السوريون يعانون. ولا تزال الحالة الإنسانية تزداد سوءا. ولا تزال المعونة، من خلال جميع الطرائق، لا غنى عنها لملايين الأشخاص في جميع أنحاء البلد. وسيحتاج ما يقدر بنحو ١٥,٣ مليون شخص إلى الحماية والمساعدة الإنسانيتين في عام ٢٠٢٣. وهذه زيادة كبيرة أخرى، حيث كان العدد ١٤,٦ مليون شخص في عام ٢٠٢٢، وهو أعلى عدد من المحتاجين منذ بداية النزاع.

ويتعين على السوريين العمل بجد أكثر من أي وقت مضى لمجرد البقاء على قيد الحياة. وتفاقمت المعاناة الإنسانية نتيجة للنزاع الذي

طال أمده بسبب انعدام الأمن الغذائي وجائحة مرض فيروس كورونا والوضع الاقتصادي المتردي وأزمة المياه والكوليرا. وما يثير الاستغراب أنه خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر من هذا العام، قُتل ٤٥٠ مدنيا، من بينهم ١٢٣ طفلا، نتيجة للأعمال العدائية والعنف في سورية. لقد كان يجب أن يكون هؤلاء الأطفال الـ ١٢٣ آمنين وبصحة جيدة وأن يتعلموا ويشبوا ويزدهروا.

إن المدنيين ليسوا هدفا. ونردد دعوة الأمين العام جميع الأطراف إلى الحرص باستمرار في كل عملياتها العسكرية على تجنب استهداف المدنيين والأعيان المدنية، كما يقتضي القانون الدولي الإنساني.

بلغت درجة انعدام الأمن الغذائي مستويات قياسية. والأطفال على وجه الخصوص يعانون. وتضاعفت حالات سوء التغذية الحاد الوخيم منذ العام الماضي. ويعاني العديد من الأطفال من التقزم وهم في خطر من أن تلحق أضرار لا يمكن تداركها بصحتهم. ومع اتساع فجوة الدخل، تصبح الأسر غير قادرة على توفير تكاليف الغذاء. ويحرم الآباء أنفسهم من الطعام فيما يحاولون وقاية أطفالهم من الجوع.

وفي هذا السياق، فإن المساعدة على التعافي المبكر أمر حيوي. ومن توفير البذور وتركيب إنارة الشوارع إلى إعادة تأهيل المخابز والمدارس وشبكات الري للزراعة، يغير دعم التعافي المبكر وجه الحياة في كل محافظة من محافظات سورية. وبين شهري كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر، استفاد ما يقدر بنحو ١٠,٨ ملايين سوري بشكل مباشر أو غير مباشر من مشاريع تهدف إلى زيادة القدرة على الصمود. ونرحب بذلك التقدم المحرز الذي يدعمه قرار مجلس الأمن ٢٦٤٢ (٢٠٢٢). ولا بد أن يستمر ذلك.

وعندما يتعلق الأمر بتقديم المساعدات المنقذة للحياة للمحتاجين في جميع أنحاء سورية، يجب أن تظل جميع قنوات إيصالها متاحة باستمرار. وتستمر قوافل المساعدات العابرة لخطوط التماس إلى شمال غرب سورية في الزيادة من حيث الوتيرة والحجم، ونشجع على مواصلة الجهود في ذلك الصدد.

وعلى الرغم من التقدم الملحوظ في عمليات الإيصال عبر خطوط النزاع، فإنها لا تزال غير قادرة في الوقت الراهن على أن تحل محل العملية الضخمة للأمم المتحدة لإيصال المساعدات عبر الحدود، من حيث الحجم أو النطاق. ولا تزال الآلية العابرة للحدود الخاضعة لرقابة شديدة تشكّل شريان حياة لا غنى عنه – كما قال المبعوث الخاص بيدرسن – فهي توفر الغذاء والمأوى والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والحماية واللقاحات والخدمات الطبية الحيوية لملايين السوريين المحتاجين.

لقد خلفت سنوات من النزاع وعدم الاستقرار وحالات النزوح المتكرر والظروف المعيشية السيئة والأزمات الاقتصادية المستمرة أثرها بوضوح. وارتفاع معدلات التفكير في الانتحار وحالات الانتحار دليل قاتم على أن ثمة تهديد زاحف بحدوث أزمة في الصحة العقلية. فالنزاع والجوع والبرد، كلها أمور تسرق أرواح المدنيين. هذا علاوة على اليأس الناجم عن عبء النزاع المستمر وما يرتبط به من مصاعب جمة. وبوسعنا، في هذه القاعة، أن نعالج على الأقل جزءا من حالة فقدان الأمل تلك من خلال كفالة استمرار وصول المساعدات إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

وأكرر سيحتاج ١٥,٣ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية في عام ٢٠٢٣. وأعلم أننا كثيرا ما نسمع أرقاما مذهلة في هذه القاعة، ولكن يجب أن نتذكر أنها أكثر بكثير من مجرد أرقام. فهي تمثل الأشخاص الضعفاء، بمن فيهم كبار السن والأطفال، الذين يحتاجون إلى الغذاء والماء والدفء. وهم بحاجة إلى مأوى آمن وكريم؛ وبحاجة إلى المساعدة؛ وبحاجة إلى تحرك من المجلس. ويجب أن نواصل استخدام جميع الطرائق لإيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين.

وأكرر ما قاله الأمين العام بأن مواصلة مجلس الأمن للآلية العابرة للحدود، التي لا تزال تشكّل شريان الحياة لملايين البشر، تكتسي أهمية حاسمة. وهو واجب أخلاقي وإنساني. ولا يمكننا التخلي عن هؤلاء الأشخاص في هذا الوقت من الاحتياج الشديد.

وسأتناول الآن الحالة السياسية باسم أيرلندا. فبلدي يشعر بقلق بالغ إزاء استمرار الأعمال العدائية في الميدان في سورية، لا سيما بالنظر إلى التصعيد المثير للقلق في شمال البلد في الأسابيع الأخيرة.

ومما يبعث على القلق أن المعلومات التي تلقتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تفيد بأن بعض هذه الهجمات لا تستهدف فيما يبدو أهدافا عسكرية محددة بيتا تصيب مناطق سكنية ومخيمات المشردين داخليا الشديدة الاكتظاظ.

والهجمات العشوائية غير مقبولة ومحظورة بموجب القانون الدولي الإنساني. وجميع أطراف النزاع ملزمة بحماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية. ويجب محاسبة من ينتهكون القانون الدولي الإنساني. وندعو الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس ونؤكد مجددا ضرورة وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وقد أبرز تقرير الأمين العام (S/2022/956) الحالة الأمنية المتردية لمن يقيمون في مخيم الهول. فقد أفادت التقارير بأن عام ٢٠٢٢ شهد مقتل ٤٢ شخصا في المخيم، من بينهم ٢٢ امرأة و ٤ أطفال. ولا يزال الإفلات من العقاب على أعمال القتل والاغتصاب وغيرها من أعمال العنف المرتكبة مستشريا، بينما يعاني الناس من شدة الاكتظاظ والظروف المزرية في المخيم. وتكرر أيرلندا الدعوة التي وجهها الأمين العام إلى السلطات المحلية التي تسيطر على تلك المخيمات للتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ونحث المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات من أجل تخفيف معاناة المقيمين في مخيم الهول وغيره من مخيمات المشردين داخليا. ويساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد بأن النساء والمراهقات المشردات داخليا يفتقرن إلى إمكانية الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المنقذة للحياة.

ولا تزال أيرلندا تشعر بقلق بالغ إزاء محنة المحتجزين والمفقودين في سورية، فقد تركت عشرات الآلاف من الأسر بدون إجابات عن مصير أحبائهم. وتهيب أيرلندا بالحكومة السورية والجماعات غير الحكومية أن تكشف عن مصير المحتجزين وأماكن وجودهم، وتسمح لوكالات حقوق الإنسان بالوصول إلى جميع أماكن الاحتجاز.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه الشكر إلى المبعوث الخاص بيدرسن على جهوده الدؤوبة لدفع العملية السياسية السورية طوال فترة عضوية أيرلندا في المجلس. ونؤكد مجددا دعمنا للعمل الهام الذي يضطلع به السيد بيدرسن فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة على أساس اتخاذ خطوة مقابل خطوة والجهود الرامية إلى استئناف انعقاد اللجنة الدستورية في جنيف. ويجب أن يتضمن أي دستور جديد وأي عملية سياسية ذات صلة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية وعلى قدم المساواة. يستحق الشعب السوري، بعد سنوات من النزاع، أن يشهد تقدما نحو تحقيق الاستقرار والأمن. والحوار والاتفاق على حل سياسي دائم هما السبيل الوحيد الممكن لتحقيق ذلك.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتيهما.

تتسم الحالة الأمنية في سورية بالاضطراب منذ فترة. فقد أمطرت تركيا شمال سورية بشكل متكرر بالغارات الجوية وبالقصفالمدفعي، وتواصل التهديد بشن عمليات برية. وشنت إسرائيل هجمات متكررة على أهداف داخل الأراضي السورية. إن سورية دولة ذات سيادة. وتشكّل أي عمليات عسكرية تُنفذ على أراضيها من دون موافقة الحكومة السورية، مهما كانت الذريعة، انتهاكا لسيادتها ووحدة أراضيها. وندعو تركيا وإسرائيل إلى الوقف الفوري للهجمات عبر الحدود وإيجاد الحلول من خلال الحوار والتشاور. ويجب أيضا أن ينتهي الوجود غير القانوني للقوات الأجنبية على الأراضي السورية.

ففي نهاية المطاف، لا يمكن التوصل إلى تسوية سليمة للمسألة السورية إلا بالوسائل السياسية. وكلما أسرعنا في تحويل الحل السياسي إلى حقيقة واقعة، كلما تمكنا من التخفيف من معاناة الشعب في وقت مبكر. ويمثل قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) توافق الآراء الدولي بشأن العملية السياسية السورية ويجب تنفيذه بالكامل. ونرحب بالعمل الواسع النطاق الذي يضطلع به المبعوث الخاص بيدرسن وفريقه مع جميع الأطراف بشأن تنفيذ القرار. ونأمل أن تجتمع اللجنة الدستورية في أقرب وقت ممكن مع إعمال مبدأ القيادة والملكية السورية. ونؤيد نهج خطوة مقابل خطوة الذي يتبعه المبعوث الخاص ونشجعه على مواصلة تعزيز التواصل مع جميع الأطراف بشأن تدابير بناء الثقة من أجل التوصل إلى اتفاق في وقت مبكر.

سينتهي العمل بقرار مجلس الأمن ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) في كانون الثاني/يناير. وقد اضطلع بدوره في تخفيف حدة الحالة الإنسانية في سورية. وقد أسهمت وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في تنفيذه أيضا. ومع ذلك، لا يزال تنفيذه الشامل والفعال بعيد المنال. كان ترتيب إيصال المساعدات عبر الحدود ترتيبا مؤقتا استجابة لظروف خاصة. وفي النهاية، سيتعين الانتقال إلى إيصال المساعدات عبر خطوط النزاع بطريقة تدريجية ومنظمة. ويجب على المجتمع الدولي أن ينهض بعمليات تسليم المساعدات عبر خطوط النزاع بنفس القدر من العزيمة الذي يوليه للمساعدات العابرة للحدود. ويجب إعطاء الأولوية لكفالة الإمدادات والتمويل للمساعدات عبر خطوط النزاع بالتنسيق الوثيق مع جميع الأطراف، لا سيما الطرف الذي يسيطر فعليا على شمال غرب سورية حتى تصبح القناة الرئيسية لإيصال المساعدات الإنسانية لسورية.

ويمكن لمشاريع التعافي المبكر أن تساعد في تحفيز الدوافع المحلية للتنمية في سورية. وفي الأشهر الخمسة الماضية، شهد تمويل هذه المشاريع تحسنا، لكنه لا يزال متأخرا جدا في تلبية احتياجات الشعب السوري. وتحث الصين جميع الجهات المانحة على وضع رفاه جميع أفراد الشعب السوري في المقام الأول وتقديم الدعم المالي الكافي من دون فرض قيود على مشاريع التعافي المبكر وكفالة تنفيذها بشكل عادل في جميع أنحاء سورية. وبالنظر إلى أن المتفجرات من مخلفات الحرب قد ألحقت خسائر فادحة بالحياة الطبيعية للشعب السوري وعمله، نأمل أن تُدمج العمليات ذات الصلة في برامج التعافي المبكر دون تأخير.

وتتعارض الجزاءات الانفرادية وإنفاذها المفرط مع الجهود التي يبذلها المجلس والمجتمع الدولي لتحسين وصول المساعدات الإنسانية وزيادة الموارد الإنسانية في سورية. وذكرت المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان صراحة في تقريرها (A/HRC/51/33) أن هذه التدابير فاقمت الأزمة الإنسانية في سورية. وقد ذكر الأمين العام أيضا في تقريره (S/2022/933) أن الجزاءات الانفرادية أعاقت العمل الإنساني فيما يتعلق بالمشتريات والمدفوعات. ومرة اخرى، تدعو الصين البلدان المعنية إلى أن ترفع تدابيرها القسرية الانفرادية ضد سورية من دون تأخير.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطتيهما.

للأسف، لا تزال الحالة الإنسانية في سورية، بعد ١١ عاما من النزاع، تتسبب في خسائر مروعة في الأرواح البشرية. ويؤثر نطاقها وشدتها على السكان السوريين في المناطق الواقعة في نطاق سيطرة الحكومة وخارجه، ولا سيما في الشمال الغربي. كما يجب أن تظل حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجالين الإنساني والطبي، والامتثال للقانون الدولي الإنساني من بين الأولويات أيضا. إن للاجئين والنازحين السوريين دور أساسي في بناء مستقبل سلمي ومزدهر لسورية. فيجب احترام حقوقهم الأساسية احتراما كاملا، بما في ذلك حقهم في العودة الآمنة والطوعية.

وتعتقد البرازيل أنه ينبغي لنا الامتناع عن تسييس الاستجابة الإنسانية في سورية. فيجب أن يكون إيصال المساعدات محايدا وغير تمييزي وأن يصل إلى جميع المحتاجين، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية. وفي الوقت الحالي، تظل الآلية العابرة للحدود، التي من المقرر أن تنتهي صلاحيتها في أقل من شهر، عنصرا حيويا في الاستجابة الإنسانية في البلد. ونسلم باستمرار العقبات التي تحول دون زيادة عمليات التسليم عبر خطوط التماس، ولا سيما في الشمال الغربي، بالسرعة والمستوى المطلوبين على السواء لتلبية الاحتياجات الإنسانية.

وقد أتاح تنظيم المجلس، على مدى الأشهر الستة الماضية، ثلاث جلسات تحاور غير رسمية بشأن سورية فرصا مفيدة للنظر في التحديات العديدة التي تعوق إحراز تقدم في عمليات التسليم عبر خطوط التماس إلى جميع أنحاء سورية. ونلاحظ، بصفة خاصة، الصعوبات التي تكتنف تنسيق تنظيم القوافل الإنسانية مع أطراف وسلطات متعددة. وترحب البرازيل بالتقدم الذي أحرز، وإن كان

محدودا، في عمليات التسليم من خلال الطريقة العابرة لخطوط التماس منذ اتخاذ القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) في تموز/يوليه. ومع الحفاظ على احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية، ينبغي لنا أن نضاعف جهودنا لمعالجة أسباب التأخير في زيادة المعونة الإنسانية بصورة أكبر. والحاجة إلى ضمان الشفافية والمساءلة تنطبق على كلتا الطريقتين في إيصال المساعدات الإنسانية. وتحث البرازيل كذلك على إحراز مزيد من التقدم في وضع مشاريع الإنعاش المبكر، من دون تمييز جغرافي. وبالإضافة إلى تلبية الاحتياجات الفورية، يمكن لهذه المشاريع أن تضع أساسا للتخفيف من الأزمة الإنسانية في سورية بطريقة أكثر استدامة.

وقد رحبنا في وقت سابق من هذا الشهر باعتماد استثناء إنساني دائم، ينطبق على جميع أنظمة جزاءات الأمم المتحدة، بموجب القرار ٢٦٦٤ (٢٠٢٢). وفيما يتعلق بسورية، نفهم أن القرار يمكن أن يعزز قدرة الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على إيصال المساعدات في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة، بما في ذلك المواقع التي يوجد فيها المنتسبون إلى تنظيم القاعدة أو داعش بصورة نشطة. ولذلك، من المهم تعزيز الرقابة بغية منع تحويل المعونة.

وتعيد البرازيل تأكيد التزامها بالاضطلاع بدور بناء في الملف السوري. وينبغي للمجلس أن يضاعف جهوده لإنهاء الجمود السياسي الحالي، تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بغية التوصل إلى حل للنزاع في سورية. إن عملية سياسية حقيقية يقودها السوريون ويملكها السوريون، من دون تدخل أجنبي، ضرورية لتعزيز السلام المستدام مع الحفاظ على سيادة سورية وسلامة أراضيها.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – غانا وكينيا وبلدي، غابون.

نشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، غير بيدرسن، ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطتيهما بشأن آخر التطورات السياسية والإنسانية في سورية. كما نرحب بممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وجمهورية تركيا في جلسة اليوم.

إن تصعيد الأعمال العدائية في شمال سورية، ولا سيما في إدلب، أمر مثير للقلق البالغ. فيتواصل استخدام القوة ضد المتظاهرين في الجنوب، فضلا عن الغارات الجوية والقصف المتبادل والاشتباكات، مع احتمال التصعيد. ومرة أخرى، فإن المدنيين هم الذين يدفعون ثمنا باهظا للنزاع. وقد تكثفت الأعمال العدائية والعمليات العسكرية التي تؤثر على المدنيين في مختلف أنحاء البلد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قتل أو جرح مدنيون نتيجة للغارات الجوية والضربات البرية والهجمات بمختلف أنواع الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. كما كان للأعمال العدائية تأثير على الأعيان المدنية، مما زاد من تقلص إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية وسبل العيش. واستنادا إلى الحوادث المبلغ عنها في جميع أنحاء البلد، كما وثقتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان، قتل في الفترة من ١ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام ما مجموعه ٤٢ مدنيا، من بينهم سبع نساء و ١٣ طفلا، نتيجة للأعمال العدائية، وجرح ما لا يقل عن ٦٠ مدنيا، من بينهم ١٤ امرأة و ١٣ طفلا. وتدين المجموعة بشدة هذه الهجمات العشوائية على المدنيين والأعيان المدنية التي تنتهك القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب والحيطة.

وكذلك استمرت الأعمال الإرهابية. فتنظيم داعش، المصنف من قبل المجلس على أنه جماعة إرهابية، يواصل هجماته، بما في ذلك على المدنيين، في درعا ودير الزور والحسكة وريف حمص الشرقي وحماة. وأي إضافات إلى قائمة الجماعات الإرهابية لن تؤدي إلا إلى تفاقم الحالة الأمنية المتردية واستمرار تعريض أرواح المدنيين الأبرياء للخطر. ولذلك، فإننا ندعو إلى بذل جهود متضافرة لمكافحة الجماعات الإرهابية المصنفة من قبل مجلس الأمن. ويساورنا قلق بالغ إزاء الظروف المزرية للمحتجزين في سورية، وخاصة في مخيم الهول. فينبغي تحسين معاملة المحتجزين وظروفهم المعيشية على الفور. ونكرر نداءنا إلى الدول لإعادة مواطنيها، ولا سيما النساء والأطفال، إلى أوطانهم بطريقة آمنة وكريمة تمشيا مع قواعد القانون الدولي الإنساني السارية.

وتشهد سورية الآن، بعد عقد من النزاع، زيادة كبيرة في الاحتياجات الإنسانية، ويستمر عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى

المساعدة الدولية للبقاء على قيد الحياة في الارتفاع كل عام. إن العنف المستمر والأزمة الاقتصادية التي طال أمدها والظروف الجوية الصعبة وعدم إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية في سياق وباء الكوليرا، الذي يؤثر الآن على كل محافظة، كلها صعوبات تواجه الشعب السوري. ويزداد انعدام الأمن الغذائي سوءا ويؤثر بشكل خاص على الأطفال المعرضين لخطر سوء التغذية. وفي مخيم الهول وغيره من المخيمات في شمال شرق سورية، يتعرض الأطفال باستمرار للعنف ويحرمون من الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحصول على التعليم والخدمات الصحية.

وفيما يتعلق بمحنة المرأة في سورية، فإن المجموعة تردد ما قاله الأمين العام وتحث حكومة الجمهورية العربية السورية على وضع تدابير تشريعية وسياسية للقضاء على التمييز ضد النساء والفتيات في كل مجال من مجالات الحياة وتحقيق هدف المساواة بين الجنسين، بما في ذلك باستخدام الحصص والتدابير الخاصة. وإدراكا منها للأهمية المطلقة لإنقاذ الأرواح والاستجابة الكاملة للاحتياجات الإنسانية للعدد المتزايد باستمرار من السوريين المنكوبين، تؤيد المجموعة العمليات العابرة للحدود التي تدعمها الأمم المتحدة، والتي لا تزال تضطلع بدور رئيسي في الوصول إلى العديد من الأشخاص المحتاجين، والتي لا يوجد بديل لها من حيث الحجم. وفي ذلك الصدد، فإن تجديد الآلية العابرة للحدود لإيصال المعونة الإنسانية ليس ضروريا فحسب، بل إنه مناسب وعاجل. ولذلك رحبنا بمرور ما مجموعه ٢٩ قافلة، أو ٣٧٧ ١ شاحنة، كجزء من العمليات العابرة للحدود عبر معبر باب الهوى.

وعلى الصعيد السياسي، ترحب مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن بالجهود المستمرة التي يبذلها المبعوث الخاص غير بيدرسن للمضي قدما في عملية بناء الثقة استنادا إلى مبدأ خطوة مقابل أخرى وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وعقد دورة تاسعة للجنة الدستورية التي تيسرها الأمم المتحدة ويقودها السوريون. ونلاحظ على وجه الخصوص اتصالاته الثنائية مع الحكومة السورية والمعارضة السورية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. ونأمل أن تسمح الدورة التاسعة للجنة الدستورية بالتصدي للتحديات الأساسية التي تواجه اللجنة.

ومع ذلك، هناك حاجة ملحة لتحقيق وقف لإطلاق النار بتيسير من البلد وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥). فاستتباب الهدوء في الميدان عامل أساسي في تهيئة بيئة مؤاتية لدفع العملية السياسية إلى الأمام. ولذلك، ندعو جميع الأطراف إلى إعطاء الأولوية لاحتياجات الشعب السوري وممارسة ضبط النفس والدخول في مفاوضات مجدية.

لا تزال مسألة مصير المعتقلين مصدر قلق كبير لمجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة. وندعو إلى محاسبة المسؤولين عن أفعالهم.

ونؤكد من جديد التزامنا باحترام سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

أخيرا، تكرر مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة تضامنها مع الشعب السوري في سعيه لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين. والالتزام الثابت بحسن نية من جانب البلدان المجاورة لسورية أمر أساسي لتحقيق ذلك.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): بما أن زميلي الأيرلندي قدم بياننا المشترك بصفتنا مشاركين في الصياغة بشأن الحالة الإنسانية، سأدلي الآن ببيان عن الحالة السياسية في سورية. وأشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتيهما.

وبما أن هذه هي آخر جلسة بشأن سورية تحضرها النرويج خلال فترة عضويتنا الحالية في مجلس الأمن، أود أن أقدم بعض الأفكار.

إنه لأمر مفجع أن نشهد استمرار الأعمال العدائية وسقوط ضحايا مدنيين وحتى التصعيد في سورية في العامين الماضيين. لا توجد حقا حلول عسكرية للنزاع. ويجب إعطاء الأولوية لوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. وقد دعونا وسنواصل دعوة جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والتقيد بالتزاماتها بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية.

وتود النرويج أن تشيد بالعمل الحيوي الذي يقوم به المبعوث الخاص بيدرسن وجهوده لتنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما في ذلك حمل الأطراف على الجلوس إلى طاولة المفاوضات. وقد كانت المهمة التي قام بها المبعوث الخاص مؤخرا في دمشق للتشاور مع الأطراف والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى إيجابية. ونؤيد تأييدا تاما نهجه القائم على مبدأ خطوة مقابل أخرى للبحث عن دينامية جديدة من أجل التوصل إلى حل في سورية ونشجع تجديد الشعور بالإلحاح لدى اللجنة الدستورية. وما زلنا نحث جميع الأطراف على العمل بحسن نية مع المبعوث الخاص.

وأود أيضا أن أشدد على دعمنا للنهج الشامل للجميع الذي يتبعه المبعوث الخاص في العملية السياسية وأن أشدد على أهمية مشاوراته المنتظمة مع غرفة دعم المجتمع المدني والمجلس الاستشاري للمرأة السورية. إن مشاركة المرأة أمر أساسي لبناء السلام والاستقرار الدائمين. ومن الأهمية بمكان أيضا الاستفادة من التنوع الواسع لمنظمات المجتمع المدني السورية وإشراكها حقا في الجهود الرامية إلى دفع العملية السياسية إلى الأمام.

ومن المؤسف أننا لم نشهد، في العامين الماضيين، تقدما كبيرا في حل المسألة الهامة المتعلقة بالمفقودين والمحتجزين تعسفا. فالكثير من السوريين وعائلاتهم متضررون، وهم لا يعرفون ما حدث لأحبائهم.

وفي حين أن العفو العام المعلن عن مرتكبي الجرائم الإرهابية التي لم تُفض إلى وقوع قتلى كان إيجابيا، فمن المهم أن يُنفذ العفو على نطاق واسع وعلى سبيل الأولوية على حد سواء، من أجل بناء الثقة وتبادل المعلومات مع الجمهور.

في الختام، أود مرة أخرى أن أشكر المبعوث الخاص وأن أشدد على أن النرويج ستواصل المشاركة ودعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إيجاد حل سياسي، وهو ما يريده الشعب السوري ويستحقه بشدة. إن إحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي لن يفيد الشعب السوري فحسب، الذي عانى لفترة طويلة جدا، بل سيعزز أيضا البلدان المجاورة والمجتمع الدولي الأوسع.

السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتيهما الشاملتين والرصينتين اليوم.

في البداية، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، فإن الحقائق في الميدان واضحة. وكما قال المبعوث الخاص بيدرسن، لدينا أزمة إنسانية تزداد عمقا. وسيكون ما يقدر بنحو ١٥,٣ مليون سوري في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية بحلول أوائل عام ٢٠٢٣، فيما سيواجه قرابة ١٢ مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد. ويحدد تقرير الأمين العام الذي نُشر هذا الشهر (S/2022/933) الأهمية الحاسمة للغذاء والمأوى والمساعدة الطبية، ولا سيما في الاستجابة للكوليرا وتوفير خدمات التحصين.

كما أوضحت الأمم المتحدة بجلاء أن العمليات عبر خطوط التماس تكمل الآلية العابرة للحدود ولكنها لا يمكن أن تحل محلها أو أن تعوض عنها. ولذلك، فإن نقطتي الأولى هي أنه مع مواجهة ملايين السوريين لشتاء قاس آخر، فإن الضرورات الأخلاقية والإنسانية واضحة: إن تجديد الولاية المتعلقة بالعمليات عبر الحدود في كانون الثاني/يناير واستمرار المساعدة عبر الحدود أمر ضروري لعملية الأمم المتحدة الإنسانية، حيث أنه يوفر شريان حياة لأولئك الذين هم في أمس الحاجة إلى ذلك.

ونقطتي الثانية هي أن الحل السياسي، كما قال آخرون، هو السبيل الوحيد لوضع حد للأزمة الإنسانية. وهذا يعني تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) من خلال وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني؛ والعودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين؛ وعقد انتخابات حرة ونزيهة تتماشى مع دستور جديد؛ والإفراج عن المحتجزين تعسفا. ونحن نعلم أن آلاف السوريين محتجزون بشكل تعسفي في مراكز الاعتقال التابعة للنظام، ويتم حجب المعلومات عن مكان وجودهم عن عائلاتهم. والأسوأ من ذلك، أفادت الشبكة السورية لحقوق الإنسان أمس بأنه لم يتم مطلقا إبلاغ عائلات مئات المعتقلين بوفاتهم، بمن فيهم العديد من الأطفال.

وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام غريفيث على عمله للتصدي للعنف الجنساني. ويذكر الزملاء أن المملكة المتحدة استضافت قبل ثلاثة أسابيع مؤتمرا بشأن منع العنف الجنسي في حالات النزاع بغية تعزيز الاستجابة العالمية لتلك المشكلة.

ولذلك، ندعو إلى إعادة عقد اللجنة الدستورية فورا في جنيف للتركيز على جوهر الانتقال السياسي. ولا تزال المعارضة السورية مستعدة للانخراط بحسن نية. ونحث روسيا والنظام على أن يفعلا الشيء نفسه.

ونقطتي الثالثة هي، كما سمعنا، أن استمرار الوضع الراهن ليس خيارا. فسورية بحاجة إلى أن يتحد مجلس الأمن وأن يدعم تجديد المساعدات عبر الحدود في إطار إنساني وتنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما يؤدي إلى حل سياسي.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أيضا أن أبدأ بالإعراب عن شكرنا للمبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتيهما اليوم وعلى جهودهما الدؤوبة لتحسين حياة السوريين العاديين. إن الواقع القاتم الذي وصفوه تذكير آخر بمدى صعوبة الحالة في سورية بالنسبة للمجتمع الدولي ومدى ضآلة ما تحقق بالرغم من الجهود المبذولة. نرحب بالتفاعل الأخير للمبعوث الخاص بيدرسن مع الأطراف فيما يتعلق باستئناف انعقاد اللجنة الدستورية وتعزيز مبادرته "خطوة بخطوة". ونشاطر المبعوث الخاص رأيه بأن تلك خطوات هامة ويمكن أن تتخذها جميع الأطراف للمساعدة في بناء الثقة وإنهاء معاناة جميع السوريين. فلا بديل عن المفاوضات والطريق الدستوري لإعادة سورية إلى وضعها الطبيعي.

إن الكارثة الإنسانية في سورية من صنع الإنسان، وهي خيار سياسي. ولكن لا ينبغي التشكك مطقا فيما يتعلق بتجديد الولاية الإنسانية بوصفها شريان الحياة لملايين السوريين. ويؤكد التقرير الخاص للأمين العام المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر (S/2022/933) عن الاحتياجات الإنسانية في سورية وتقريره المنتظم لمدة ٦٠ يوما (S/2022/956) أنه لا يمكن أن تحل العمليات عبر خطوط النزاع محل العمليات عبرالحدود من حيث حجمها أو نطاقها حاليا بالرغم من أهميتها. ونود أيضا أن نشدد على الدور الهام الذي يمكن أن يؤديه القرار ٢٦٦٤ (٢٠٢٢) في الحالة السورية. ويعتبر التجديد الحد الأدنى الذي يمكننا القيام به لتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب في سورية. وسوف يفقد المجلس مصداقيته في نظر السوريين والعالم إذا ما فشل في الوفاء بأدنى التزاماته الإنسانية.

كما بعث النظام السوري آمالا سرابا للشعب السوري وللعالم قاطبة فيما يتعلق بمكان وجود مئات الآلاف من الأشخاص المفقودين والمعتقلين. ويجب على النظام السوري الإفراج فورا عن جميع المعتقلين وتوفير معلومات كاملة عن جميع المفقودين. إننا نؤيد تماما اقتراح الأمين العام إنشاء آلية جديدة معنية بالأشخاص المفقودين لكي يتسنى إغلاق هذا الملف الذي طال انتظاره من قبل ملايين السوريين. في الوقت نفسه، ما تزال سورية بحاجة إلى كل المساعدة الممكنة حتى تتمكن من الخروج من هذه المحنة التي زُجَّت فيها. فهي بحاجة إلى استعادة بنيتها التحتية الأساسية اللازمة لاستعادة الحياة الطبيعية وحتى تكون حياة السوريين العاديين محتملة. وهناك حاجة إلى وضع خطط ومشاريع محددة في إطار نهج خطوة بخطوة. ولكن لا يمكننا أن ندفع تكلفة استعادة الحياة الطبيعية في سورية دون مكافحة الإفلات من العقاب ومساءلة مرتكبي جميع الجرائم.

في الختام، تظل سورية بحاجة إلى عملية سياسية شاملة وفعالة بمشاركة كاملة ومجدية من قبل المرأة والمجتمع المدني بما يفضي إلى الانتقال السياسي. ونشجع المبعوث الخاص بيدرسن على مواصلة العمل مع المجلس الاستشاري للمرأة وغرفة دعم المجتمع المدني في هذا الصدد. فبذلك وحده يمكن تحقيق تطلعات الشعب السوري. وتؤيد ألبانيا تأييدا تاما جميع الجهود المبذولة في ذلك الصدد، فضلا عن الدور الذي اضطلع به المبعوث الخاص.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر غير بيدرسن ومارتن غريفيث على إحاطتيهما.

أود أن أشدد اليوم على النقاط الثلاث التالية.

أولا، يؤسفني مرة أخرى عدم وجود أي عملية سياسية. بينما لا تزال الحالة متقلبة، لا سيما في الجزء الشمالي من سورية، فإننا نكرر دعوتنا لوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. وفي غضون ذلك يرفض النظام السوري المشاركة في عملية سياسية على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الذي أذكّر بأن مجلس الأمن قد اتخذه بالإجماع. ولم تعد اللجنة الدستورية تعقد اجتماعاتها بيما يرفض النظام التعاون مع الأمم المتحدة فيما يتعلق بمصير أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص مفقود – وهي إحصائية لم يسبق لها مثيل تاريخيا. أخيرا، لا يريد النظام المشاركة في نهج المبعوث الخاص ”خطوة بخطوة“ الذي نؤيده.

لقد وثقت الأمم المتحدة بصورة واسعة الفظائع التي ارتكبها النظام على مدى الـ ١٢ عاما الماضية من الحرب. ولا يزال استخدام العنف الجنسي مستمرا على نحو منظم في مرافق الاحتجاز التابعة للنظام، بما في ذلك بحق الأطفال. ويعرف سجن صيدنايا الواقع في منطقة خاضعة لسيطرة النظام بالانتهاكات المرتكبة داخله. واستنادا إلى تقارير الأمم المتحدة وشهادات السوريين، اعتمد الاتحاد الأوروبي جزاءات مستهدفة ضد مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في سورية. ولكن تشمل تلك الجزاءات الكثير من الاستثناءات الإنسانية حتى لا تعوق إيصال المساعدة الإنسانية، التي أذكّر بأنها تموّل إلى حد كبير من قبل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وارتفعت قيمة تلك المساعدات في مجموعها أكثر من ٢٧,٤ مليار دولار منذ عام ٢٠١١. لهذا السبب وبدون إحراز أي تقدم في العملية السياسية في سوري، تظل المواقف الفرنسية والأوروبية إزاء رفع الجزاءات والتطبيع وإعادة الإعمار دون تغيير.

ثانيا، أود أن أذكّر بمسؤولية النظام عن المأساة الإنسانية المستمرة في سورية. وتسببت وحشية القمع في تشريد أكبر عدد من السكان في القرن الحادي والعشرين. كما قصفت الكثير من المدن السورية الكبرى أو حتى دمرت بالكامل من قبل النظام وحلفائه. فهناك ١٢ مليون مشرد ولاجئ يأملون في العودة إلى سورية عندما تكون الظروف مناسبة. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن الكثير من اللاجئين اليوم لا يريدون العودة خوفا من الانتقام أو التجنيد القسري أو بسبب مصادرة ممتلكاتهم. وأذكر أن عدة مئات من الأشخاص الذين اختاروا العودة إلى سورية لم يتمكنوا من العودة دون الحصول على موافقة النظام أولا لعبور الحدود. وتقترن عمليات التفتيش الأمني بالاحتجاز الإداري لدى وصولهم إلى الأماكن التي لا تستطيع الأمم المتحدة الوصول إليها في أغلب الأحيان. وأُبلغ عن العديد من حالات التعذيب والاختفاء القسري والإعدام في مرافق الاحتجاز. وفي مواجهة ذلك الاضطهاد، يسعى الكثير من اللاجئين العائدين إلى مغادرة سورية مرة أخرى.

تلك سياسة متعمدة لتنفيذ الهندسة الديمغرافية التي يجري اتباعها اليوم ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتواطأ فيها.

أخيرا، إن تقديم المساعدة الإنسانية تحت رعاية الأمم المتحدة ووفقا لقواعد القانون الدولي الإنساني هي وحدها التي يمكنها أن تساعد السكان السوريين. وكما ورد في التقرير الخاص الأخير للأمين العام (S/2022/933) فلا مجال للشك – كما ذكرنا المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث – في أن الاحتياجات أكبر الآن من أي وقت مضى وأن احتمالات عام ٢٠٢٣ تبعث على القلق الشديد. يسلط التقرير الضوء على الدور الحاسم والحيوي الذي تؤديه الآلية العابرة للحدود من حيث حجم المساعدة المقدمة أو عدد المستفيدين منها. وتعدُّ هذه المساعدة الوسيلة الوحيدة لبقاء أكثر من ٢ مليون سوري شهريا على قيد الحياة.

كما أن تقديم المساعدة عبر خطوط النزاع مكملة وهامة، بيد أنها لا يمكن أن تكون بديلا عن تقديمها عبر الحدود. وكما أكد الأمين العام، فإن تجديد الآلية العابرة للحدود واجب أخلاقي. وتؤيد فرنسا ذلك الهدف تأييدا كاملا. كما تمكّن العملية التي يجري تنفيذها تحت رعاية الأمم المتحدة من كفالة الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتي أذكّر بأنها ملزمة لجميع الأطراف.

السيد أوتشوا مارتينيس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتيهما.

لقد شهدت المكسيك خلال السنتين اللتين قضتهما بصفتهات عضوا غير دائم في مجلس الأمن التكلفة البشرية غير المقبولة لما يقرب من ١٢ عاما من النزاع والجمود السياسي الذي عرقل إنهاءه. ويجسد تقريرا الأمين العام (S/2022/933 و S/2022/956) بيانات تبعث على القلق. في العام المقبل سيكون ما يقرب من ١٥,٣ مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية. ويعدُّ ذلك أعلى مستوى من المحتاجين منذ عام ٢٠١١. لقد أدى التضخم إلى تدهور القوة الشرائية وعدم القدرة على شراء السلع الأساسية في بلد تتزايد فيه حالات سوء التغذية الحاد بين الأطفال. إن التأثير على الصحة العقلية وزيادة الوفيات الناجمة عن الانتحار، خاصة بين النساء والشباب، ينذران بالخطر.

وبالنظر إلى عدم نقص الاحتياجات الإنسانية بل زيادتها على العكس من ذلك، من الواضح أنه يجب الحفاظ على جميع طرائق وصول المساعدات الإنسانية. عليه نرحب باستمرار عمليات إيصال المساعدة عبر خطوط النزاع إلى الشمال الغربي. وندعو إلى مضاعفة الجهود للتغلب على التحديات الأمنية والإدارية لمواصلة عمليات الإيصال هذه وزيادتها على وجه الاستعجال. ولكن من الواضح أنه لا بديل عن المساعدات الكبيرة التي يتم إيصالها عبر معبر باب الهوى.

علاوة على ذلك، فإن مشاريع الإنعاش المبكر تكتسي أهمية حاسمة لإعادة إعمار البنية التحتية الأساسية. ونسلّم أيضاً بالكيفية التي يمكن بها لجهود إزالة الألغام أن تساعد في جعل الأراضي الزراعية صالحة للاستخدام مرة أخرى.

ويشير وفد بلدي بقلق بالغ إلى تجدد الأعمال القتالية، ولا سيما الوجود العسكري والتحركات العسكرية في الشمال. وندعو إلى ممارسة ضبط النفس وإلى وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني. ونشدد على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري. إن السبيل الوحيد إلى السلام المستدام في سورية هو عملية سياسية شاملة، وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٦). ونشيد بجهود المبعوث الخاص، بما في ذلك جهوده لعقد الاجتماع التاسع للهيئة المصغرة للجنة الدستورية، الذي نأسف لعدم عقده حتى الآن. ومن الملح أن يشجع المجتمع الدولي الأطراف على المشاركة في تلك المناقشات بغية إحراز تقدم نحو المصالحة الوطنية وإعادة بناء النسيج الاجتماعي. فهذه هي الطريقة الوحيدة لتهيئة الظروف للعودة الآمنة والكريمة والطوعية لملايين اللاجئين السوريين. ومن الملح تلبية مطالب آلاف الأسر التي مزقها اختفاء أحبائها. ونحثّ السلطات على إطلاق سراح المحتجزين، وتوضيح حالة الأشخاص المفقودين، والسماح للوكالات الإنسانية بالوصول إلى مراكز الاحتجاز.

ولا تزال المساءلة أيضاً عنصراً حاسماً في التقدم نحو حل النزاع. وللأسف، لا يزال التقدم المحرز في ذلك المجال دون المستوى المنشود. وبما أنه لا يمكن إحالة القضية السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية، فإن وفد بلدي يحث على تعزيز التعاون مع الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية.

لقد أسفر النزاع المستمر منذ ما يقرب من ١٢ عاماً عن واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في الذاكرة الحية –١٢ عاماً خذل فيها المجتمع الدولي ومجلس الأمن الشعب السوري. ويزداد الدين الذي يقع علينا تجاه الشعب السوري مع مرور كل يوم. وأقل ما يمكننا عمله للتخفيف من ذلك هو تجديد تفويض آلية باب الهوى العابرة للحدود. ونثق بأن المجلس سيرتقي إلى مستوى تلك المناسبة.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): بداية، أشكر كلاً من السيد غير بيدرسن والسيد مارتن غريفيث على إحاطتيهما اليوم. وبما أننا نقترب من نهاية عضوية بعض الدول الأعضاء في المجلس، فأود أن أنتهز الفرصة لأتقدم بخالص الشكر والتقدير لزملائنا النرويجيين والأيرلنديين، القائمين على الصياغة في الملف الإنساني السوري، على ما أبدوه من مهنية وتوازن وجهود حثيثة لتيسير القرار الخاص بآلية إيصال المساعدات عبر الحدود إلى سورية طوال الفترة الماضية، ونأمل أن يتبع القائمون المقبلون على الصياغة في الملف الإنساني السوري نهجاً مماثلاً.

وفي ظل اقتراب موعد انتهاء تفويض آلية إيصال المساعدات عبر الحدود إلى سورية، أود أن أركز في بياني اليوم على الأوضاع الإنسانية في سورية. فمع اختتامنا هذا الشهر عاماً لم تشهد خلاله الأزمة السورية سوى تفاقمٍ في الأوضاع الإنسانية وتصاعد حدة الانقسامات حول هذا الملف، سواء داخل هذا المجلس أو خارجه، علينا أن نضمن أن تسود روح التعاون والوحدة بين أعضاء المجلس خلال العام المقبل، وبما يخفف من معاناة السوريين. وعليه، نشدد على ضرورة عدم تسيس الملف الإنساني السوري والامتناع عن ربط الملف الإنساني بمسألة إحراز تقدم على المسار السياسي، إذ تقع على عاتقنا جميعاً مسؤولية إنسانية وأخلاقية تتمثل بضمان إيصال المساعدات إلى كافة المحتاجين في سورية دون أية اعتبارات سياسية.

اتخذ هذا المجلس في شهر تموز/يوليه الماضي، وفي خضم مواقفٍ متضاربة وتعقيدات جيوسياسية، القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) لتمديد آلية إيصال المساعدات عبر الحدود إلى سورية والتي شملت، ولأول مرة، الإشارة إلى أهمية توفير الكهرباء للسوريين، باعتبارها من الضَّرورات الأساسية الإنسانية التي لا يمُكِن الاستغناء عنها. كما سمح القرار بعقد حوارات تفاعلية غير رسمية ساهمت في تقديم صورة أوضح للدول الأعضاء حول الصعوبات التي تحيط بجهود تنفيذه. ونظراً لهذه العناصر الهامة التي عززت الغايات التي يسعى هذا القرار إلى تحقيقها، تدعم دولة الإمارات تمديد آلية إيصال المساعدات عبر الحدود إلى سورية لمدة ستة أشهر إضافية، حيث نرى أن هذا القرار يبقى الحل الأفضل للمضي قدماً في الوقت الحالي.

تؤمن دولة الإمارات بضرورة التعامل مع قرار آلية إيصال المساعدات عبر الحدود إلى سورية باعتباره قراراً يعود بالنفع على جميع السوريين في كافة المحافظات، لا على المقيمين في شمال غرب سورية فحسب، فهو يشمل حلولاً مستدامة، كمشاريع الإنعاش المبكر، والتي تعد جوهرية لمعالجة الأوضاع الإنسانية على المدى البعيد، خاصة مع تصاعد الاحتياجات الإنسانية إلى مستويات خطيرة. فكما يفيد تقرير الأمين العام (انظر S/2022/933)، يوجد أكثر من ١٥ مليون شخص، من أصل حوالي ٢٢ مليون سوري، بحاجة إلى تلقي المساعدات الإنسانية خلال العام القادم. ونحن نتحدث هنا عن أشخاص وعائلات وأطفال ونساء، وليس مجرد أرقام. كما يجب على كافة الأطراف على الأرض السماح بمرور المساعدات الإنسانية دون عوائق والالتزام بعدم التدخل في العمليات الإنسانية لضمان وصولها إلى كافة المحتاجين. ونشدد كذلك على أهمية استعادة الهدوء وخفض التصعيد في كافة المناطق السورية، وخاصة في الشمال.

ويتطلب إيصال المساعدات عبر الخطوط توفير ضمانات أمنية من كافة الأطراف على الأرض وإزالة جميع العقبات أمام العمليات الإنسانية، ليتمكن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من زيادة العمليات الإنسانية عبر الخطوط، سواء من حيث وتيرتها أو حجمها.

وختاماً، نستذكر هنا بأن آلية إيصال المساعدات عبر الحدود إلى سورية أنشئت كإجراء استثنائي ومؤقت، ويعني هذا إيلاء الأهمية للمسار السياسي في الملف السوري لما له من تداعيات على المسار الإنساني، بما في ذلك من خلال دعمنا لجهود المبعوث الخاص إلى سورية. فمن دون حل سياسي للأزمة، لن تعُالَج الأوضاع الإنسانية في سورية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الهند.

أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطتيهما. ونشير مع الأسف إلى أنه لا تلوح في الأفق نهاية للنزاع في سورية وأن العملية السياسية لم تنطلق بعد. وما زلنا نحث على عملية سياسية بقيادة سورية وملكية سورية، تمشياً مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، مع التزام راسخ بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ويبقى التحرك الحاسم إلى الأمام على المسار السياسي في سورية أمراً ملحّاً إذا أريد تخفيف معاناة شعبها.

إن إحياء عملية اللجنة الدستورية أمر حاسم إذا أردنا المضي قدماً على المسار السياسي. وفي ذلك الصدد، نحيط علماً بجهود المبعوث الخاص، ولا سيما زيارته إلى دمشق في وقت سابق من

هذا الشهر. يتطلب نهج خطوة مقابل أخرى الذي يدعو إليه المبعوث المشاركة والاستجابة من جميع الأطراف ولا يمكن أن يكون عملية من جانب واحد. ويمكن للتطبيع التدريجي لعلاقات سورية مع جيرانها أن يسهم إسهاماً إيجابياً في ذلك الصدد، وما زلنا نؤيد المشاركة النشطة للمبعوث الخاص في المنطقة.

وفي الأسابيع الأخيرة، تدهورت الحالة الأمنية، لا سيما في شمال شرق سورية. وعلاوة على ذلك، فإن أنشطة الجماعات الإرهابية آخذة في الازدياد. كما شهدنا تنفيذ أحد البلدان المجاورة عمليات عسكرية داخل سورية. ونعرب عن قلقنا إزاء هذه الإجراءات الانفرادية التي تنتهك سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. ونعتقد أن انسحاب جميع القوات الأجنبية ضروري لتحقيق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. ونحيط علما بالاجتماع الذي عقدته مؤخرا فرقة العمل المعنية بوقف إطلاق النار ونأمل أن تتخذ الأطراف خطوات نحو وقف الأعمال العدائية.

ولا تزال الحالة الإنسانية مروعة، كما قال الكثيرون. وفي تقريره الأخير (S/2022/933)، توقع الأمين العام زيادة في عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدات الإنسانية من ١٤,٦ مليون في عام ٢٠٢٢ إلى ١٥,٣ مليون في عام ٢٠٢٣. كما أكد وكيل الأمين العام مارتن غريفيث مجددا على التحديات التي تواجهها الوكالات الإنسانية.

ولا يزال النساء والأطفال والمسنون يتأثرون بشدة، ولا تزال هناك عوائق أمام المساعدة الإنسانية، سواء من حيث إيصال الموارد المالية أو زيادتها. كما أثرت القيود المفروضة على الخدمات المالية تأثيرا سلبيا على عمل الوكالات الإنسانية.

وقد لاحظنا التقدم المحرز في عمليات التسليم عبر خطوط التماس ومشاريع الإنعاش المبكر. وكان رأينا الثابت في هذا الصدد هو أن توزيع المساعدات الإنسانية على السوريين، سواء عن طريق الآليات عبر خطوط التماس أو عبر الحدود، ينبغي أن يسترشد بتقييم قائم على الاحتياجات، وليس على الدوافع السياسية. فلا يمكن أن تكون المساعدة الإنسانية مسألة منافع سياسية.

كما لا يمكن تجاهل التهديد الذي يشكله الإرهاب على سورية والمنطقة. فلا تزال الجماعات الإرهابية الخاضعة للجزاءات، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وهيئة تحرير الشام، نشطة في سورية. ونكرر دعوتنا لتوخي الحذر والعناية الواجبة عند تقديم المساعدة الإنسانية إلى الكيانات والأفراد المحظورين بموجب نظام جزاءات الأمم المتحدة. ولا يجوز المساس بالكفاح العالمي ضد الإرهاب بأي حال من الأحوال سعيا لتحقيق مكاسب سياسية ضيقة. ومن الملح والحتمي أن يبدي المجتمع الدولي عدم التسامح إطلاقا إزاء الإرهاب دون تطبيق أي معايير مزدوجة.

وفي الختام، سأقول إن الهند وسورية تربطهما علاقات تاريخية وودية. وعلى مر السنين، قدمت الهند المساعدة الإنسانية والتقنية والإنمائية إلى سورية من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف. وكانت هناك شحنات من المواد الغذائية والأدوية يتم توريدها إلى سورية من وقت لآخر، بما في ذلك أثناء الجائحة. وعرضت الهند خطوط ائتمان بقيمة ٢٨٠ مليون دولار على سورية لبناء محطة لتوليد الكهرباء ومصنع للصلب. وتم إنشاء مركز الجيل التالي لتكنولوجيا المعلومات في دمشق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١. وتم تقديم ١ ٥٠٠ منحة دراسية تقريبا للطلاب السوريين للدراسة في الهند في مسارات متنوعة، بما في ذلك ٢٠٠ منحة دراسية في العام الدراسي الحالي نفسه.

ونحن على استعداد لبذل المزيد من الجهد في الأيام والأشهر المقبلة لمساعدة إخواننا وأخواتنا السوريين في وقت حاجتهم. وأؤكد لمجلس الأمن أن الهند ستواصل الاضطلاع بدور بناء وهادف في دعم سورية وشعبها في سعيهما لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): طلبنا الكلمة مرة أخرى لأننا فوجئنا بالبيان الذي أدلى به زميلنا الأمريكي عندما قال إن روسيا علقت مداولات اللجنة الدستورية على أساس مطالب تعسفية بشأن مسائل غير وجيهة. وأود أن أشدد على أن لدينا أسبابا جدية

لتعليق اجتماعات لجنة الصياغة الخاصة باللجنة الدستورية، نظرا لأنه في ذلك الوقت، لم تقدم أي ضمانات مناسبة لوفد البلد المضيف.

وعلاوة على ذلك، ينبغي عدم المبالغة في فحوى هذا التعليق في مداولات اللجنة الدستورية. وإذا كان لدى زملائنا الغربيين هذه الرغبة في الدفع قدما بعملية التفاوض، فينبغي أن يشعروا بالقلق بشأن الركود الطويل الأمد في العملية الإسرائيلية الفلسطينية، والذي نتج عن جهود واشنطن لمنع المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط وغيرها من المنصات الدولية، بما في ذلك مجلس الأمن، من تقديم المبادرات ذات الصلة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الصباغ (الجمهورية العربية السورية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إعطائي الكلمة. وأشكركم على الدعم الذي يقدمه بلدكم لسورية. أرحب أيضا بمشاركة السيدين غير بيدرسن ومارتن غريفث في هذه الجلسة.

إحاطة اليوم حول الشأنين السياسي والإنساني في سورية هي الأخيرة لهذا العام. وهي تعقد في ظل استمرار للتهديدات والتحديات الكبيرة التي تواجهها سورية منذ سنوات وحتى الآن، والتي في مقدمتها خطر الإرهاب، والتواجد العسكري غير الشرعي لقوات الولايات المتحدة وتركيا على أجزاء من الأراضي السورية، وتصاعد الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على المرافق الحيوية السورية، وتفاقم الأزمة الإنسانية جراء عدم الوفاء بمتطلبات خطة الاستجابة الإنسانية، والتداعيات السلبية للإجراءات القسرية الأحادية اللاشرعية والتي ليست سوى أداة عقاب جماعي.

وعليه فإن وفاء مجلس الأمن بالولاية المنوطة به تجاه سورية لا يمثل مسؤولية قانونية فحسب، بل ضرورة أخلاقية وإنسانية أيضا، الأمر الذي يتطلب قيام المجلس بإدانة جميع هذه الانتهاكات للسيادة السورية ووحدة وسلامة أراضيها والمطالبة بإنهائها فورا ودون أية شروط.

من خلال الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة السورية في مكافحة الإرهاب تم تحرير مساحات واسعة من الأراضي السورية من سيطرة المجموعات الإرهابية وإعادتها إلى كنف الدولة السورية. كما قامت بموازاة ذلك باتباع مسار التسويات المحلية والمصالحات الوطنية كطريق لإعادة الأوضاع إلى طبيعتها، إلى جانب إصدار العديد من مراسيم العفو الرئاسية، والتي كان أهمها المرسوم رقم ٧ لعام ٢٠٢٢ الذي جاء شاملا من حيث نطاقه وطبيعة معالجته للجرائم الإرهابية، عدا التي أفضت إلى موت إنسان. لقد ساهمت كل تلك الإجراءات في عودة الكثير من السوريين إلى بيوتهم وحياتهم الطبيعية، وعززت الوحدة الوطنية وتماسك المجتمع السوري، وحققت الاستقرار على نحو مستدام .

من جهة أخرى، تعاملت سورية بإيجابية مع الجهود والمبادرات الصادقة التي قدمت في إطار المسار السياسي، حيث دعمت الاجتماعات التي تعقد بصيغة أستانا، وأكدت متابعتها لعمل اللجنة الدستورية التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر الحوار الوطني في سوتشي عام ٢٠١٨، وتتطلع إلى عقد الجولة التاسعة للجنة بعد حل المسائل اللوجستية والجوانب التي طرحتها بعض الأطراف المعارضة التي تعيق استئناف عملها. كما حافظت سورية على التواصل مع السيد غير بيدرسن المبعوث الخاص إلى سورية والذي زار دمشق خلال هذا الشهر، والتقى مع السيد وزير الخارجية والمغتربين الذي أكد له ضرورة أن يقرر السوريون وحدهم مصير ومستقبل بلدهم وبدون أي تدخل خارجي، إلى جانب ضرورة وقف انتهاكات السيادة السورية والرفع الفوري للتدابير القسرية الأحادية اللاشرعية واللاإنسانية.

منذ اعتماد المجلس للقرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢)، عقد المجلس ثلاث جلسات للحوار التفاعلي غير الرسمي، الذي نص عليه القرار. وكان من المفترض أن يشكل هذا الحوار التفاعلي منصة لتقييم ومتابعة تنفيذ أحكامه. لقد عبر وفد بلدي خلال تلك الجلسات الثلاث، وعلى نحو منفصل، عن أوجه القصور في تنفيذ القرار، وعدم ارتقاء بعض أعضاء المجلس إلى مرحلة تنفيذ مندرجاته الهادفة إلى التخفيف من المعاناة الإنسانية للشعب السوري وسبل تجاوزها. وفي هذا المجال، أود باختصار أن أؤكد مجددا على بعض تلك الجوانب.

أولا، إن آلية إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود كانت تدبيرا مؤقتا فرضته ظروف استثنائية لم تعد قائمة. والإصرار على

استمرار تلك الآلية، التي تحيط بها الكثير من العيوب والمخالفات ويلف الغموض عملها يعكس انتقائية فاضحة وتمييزا واضحا بين السوريين الذين يستحقون جميعا الحصول على المساعدات الإنسانية.

ثانيا، إن السعي المحموم للولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي لتمديد هذه الآلية من خلال إدعائهم الحرص الإنساني على الشعب السوري يتناقض مع حصارهم اللاأخلاقي واللاإنساني غير المسبوق الذي يفرضونه على الشعب السوري. والذي يزيد من أعداد السوريين الذين يعتمدون على المساعدات الإنسانية.

ثالثا، هناك إصرار من قبل البعض على عدم السماح بالتقدم في عمل آلية إيصال المساعدات الإنسانية من الداخل، أي عبر خطوط النزاع، في مؤشر واضح على سعي هؤلاء لإثبات أن هذه الآلية غير قادرة على أن تحل محل آلية إيصال المساعدات عبر الحدود، وذلك على الرغم من اتساقها التام مع مبادئ العمل الإنساني واحترامها للسيادة السورية.

رابعا، إن التمويل المنخفض لخطة الاستجابة الإنسانية لسورية جراء عدم وفاء بعض المانحين الغربيين بالاتزامات التي قطعوها يحد من فعالية تحسين الأوضاع الإنسانية والمعيشية ويعيق مشاريع التعافي المبكر. مما يخلف آثارا كارثية على الحياة اليومية للسوريين ويحول دون حصولهم على الخدمات الأساسية. فالكهرباء، وكما ذكر البعض في هذه الجلسة تأتي لمدة نصف ساعة فقط كل يوم في بعض المناطق السورية خلال الـ ٢٤ ساعة.

خامسا، هناك تجاهل غير مقبول لتأثير استمرار النهب الممنهج للثروات الوطنية للشعب السوري، كالنفط والقمح والغاز الذي تقوم به قوات الاحتلال الأمريكية والمجموعات المسلحة المرتبطة بها. ويتسبب في حرمان السوريين من مواردهم ومفاقمة معاناتهم الإنسانية على نحو غير مسبوق. إن آخر الإحصاءات تبرز أن إجمالي قيمة الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي تسببوا بها وقوات ما يسمى التحالف الدولي نتيجة سطوهم على القطاع النفطي في سورية قد تجاوزت مبلغ ١٠٠ مليار دولار.

سادسا، هناك إصرار متعمد من قبل البعض – بما في ذلك في هذا المجلس – لإخفاء الآثار السلبية للتدابير القسرية الانفرادية اللاشرعية واللاأخلاقية واللاإنسانية التي تفرضها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي على الشعب السوري. إن أية إدعاءات عن عدم استهدافها لجميع جوانب معيشة السوريين هو أمر يدحضه واقع حال معاناة السوريين. كما أن أية تبريرات عن استثناءات لأغراض إنسانية لا وجود لها. وهي مجرد كذب مفضوح.

سابعا وأخيرا، إن مواصلة قطع المياه عن السوريين من قبل النظام التركي وأدواته من التنظيمات الإرهابية تحت ذرائع مختلفة، واستخدامه لها كسلاح حرب ضد المدنيين، يستحق الإدانة والشجب باعتبار أن حرمان المواطنين من المياه هو جريمة حرب في القانون الدولي الإنساني. إذ أنه يؤثر بشكل خانق على حياة أكثر من مليون سوري في محافظة الحسكة وما حولها، وعلى قدرتهم على الوصول للمياه النظيفة، مما يفاقم من تفشي الأمراض، بما فيها الكوليرا، وعلى الوصول لمياه الري، مما يخلق أزمة أمن غذائي للسوريين.

وفي الوقت الذي تواصل فيه الحكومة السورية تقديم كافة التسهيلات لعمل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في سورية بما يضمن تلبية احتياجات السوريين ويحقق دعم صمودهم، فإنها تؤكد على أن حل الأزمة الإنسانية في سورية لن يكون ممكنا إذا ما استمر صمت مجلس الأمن والأمانة العامة للامم المتحدة إزاء تسييس ملف المساعدات الإنسانية، أو قضية عودة اللاجئين، أو الابتزاز الذي يمارسه بعض المانحين، أو النهب الممنهج لقوات الاحتلال الأمريكي، أو ممارسات النظام التركي اللامسؤولة، أو التغاضي عن التأثيرات السلبية للتدابير القسرية الانفرادية.

إن حل الأزمة الإنسانية في سورية ممكن فقط حين يتحرك مجلس الأمن فورا لمكافحة الإرهاب، ولوقف الانتهاكات المتكررة لسيادة سورية، ويطالب بالرفع الفوري وغير المشروط للتدابير القسرية اللاشرعية، ويدعو المانحين إلى الوفاء بالتزاماتهم التي قطعوها حيال خطة الاستجابة الإنسانية. ويحث على زيادة مشاريع التعافي المبكر

والتوسع فيها كما ونوعا. ويضمن توزيع المساعدات الإنسانية الإغاثية بشكل عادل وبدون تمييز، ويعالج خطر الألغام والذخائر غير المنفجرة والعبوات الناسفة التي تشكل تهديدا حقيقيا لحياة السوريين.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد جليل إيرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتنا علما بآخر المستجدات.

بعد أكثر من عقد من النزاع، لا يوجد سوى طريقة واحدة لإنهاء الأزمة في سورية، وهي من خلال عملية سياسية يقودها ويملك زمامها السوريون وتيسرها الأمم المتحدة. ونشيد بجهود السيد بيدرسن المتواصلة واتصالاته المستمرة مع الأطراف بهدف إخراج اللجنة الدستورية من مأزقها الحالي. وفي هذا السياق، نرحب بزيارته الأخيرة إلى دمشق واتصالاته الوثيقة مع سلطات الجمهورية العربية السورية. ونشدد على أن عمل اللجنة يجب أن يدار مع التقيد الصارم باختصاصاتها ونظامها الداخلي، من دون تدخل من أطراف خارجية أو ضغوط خارجية وبلا مواعيد نهائية مصطنعة. وينبغي أن يقتصر دور الأمم المتحدة على التيسير. ويجب أن تكون العملية مسعى يقوده السوريون ويملكون زمامه بالكامل.

وما زلنا نعتقد أن إنهاء الاحتلال والاستعادة الكاملة لاحترام السيادة الوطنية للجمهورية العربية السورية وسلامتها الإقليمية شرطان مسبقان لأي تسوية سياسية. وبالمثل، لا يمكن تحقيق السلام والأمن في شمال سورية إلا من خلال دعم السيادة الوطنية للبلد وسلامة أراضيه والاحترام الكامل لهما. وأي عمل عسكري لن يؤدي إلا إلى تفاقم الحالة الإنسانية الخطيرة بالفعل. وتدين إيران مرة أخرى نهب الموارد الطبيعية المملوكة للشعب السوري، لا سيما المنتجات النفطية، في المناطق التي تحتلها القوات الأجنبية. ولا يزال الإرهاب يشكل تهديدا خطيرا لسورية والمنطقة بأسرها. ومع ذلك، يجب ألا تُستخدم الحرب على الإرهاب لتقويض السيادة الوطنية لسورية أو سلامتها الإقليمية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن ينتهي فورا الوجود غير القانوني للقوات الأجنبية في أجزاء معينة من سورية، والذي هيأ ظروفا مثالية للأنشطة الإرهابية.

فيما يتعلق بالمسائل الإنسانية، نشيد بجهود الأمم المتحدة ووكالاتها لتوفير الإغاثة الإنسانية للمحتاجين. وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن الحالة الإنسانية في سورية تنطوي على تحديات، وكان للصعوبات الاقتصادية المستمرة في البلد تأثير واسع النطاق. وقد أحطنا علما بأحدث تقرير للأمين العام عن الحالة الإنسانية في سورية (S/2022/933)، والذي يؤكد أن البلد يتعامل مع تحديات مختلفة، بما في ذلك الصعوبات التي سببتها جائحة مرض فيروس كورونا وانتشار الكوليرا في جميع أنحاء البلد. ووفقا للتقرير، فإن الحصول على الكهرباء هو من بين أهم ثلاثة احتياجات لم تتم تلبيتها. ويشير التقرير إلى أن ١٥,٣ مليون شخص سيحتاجون إلى دعم للتعافي المبكر وسبل العيش في عام ٢٠٢٣. كما يسلط الضوء على أن نقص الكهرباء يزيد من صعوبة حصول الناس على الخدمات الأساسية الضرورية. ونؤيد تأييدا تاما الدعوة إلى زيادة توسيع مشاريع التعافي المبكر، بما فيها تلك التي تهدف إلى ضمان إمدادات الكهرباء في سورية، لأنها ضرورية لاستعادة الوصول إلى الخدمات الأساسية ويجب ألا تعوقها جزاءات أحادية الجانب. ونطلب أيضا توزيع مشاريع التعافي المبكر على نحو متساو وبصورة غير تمييزية، فضلا عن شفافيتها وإمكانية التنبؤ بها.

ولا تزال التدابير القسرية الأحادية وغير القانونية المستمرة أحد الأسباب الرئيسية للظروف المروعة في سورية، حيث أدت إلى تفاقم الحالة الإنسانية. ويسلط تقرير الأمين العام الضوء على آثارها السلبية أيضا ويعرب عن شواغل خطيرة إزاء العواقب غير المقصودة للجزاءات على إيصال المساعدة الإنسانية والحصول على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والأمن الغذائي والكهرباء. ولذلك، يجب بذل جهود عاجلة لإنهاء هذه التدابير غير القانونية، التي لا يمكن إلا أن تطيل أمد بؤس الشعب.

ونشدد على أهمية الآلية العابرة للحدود. ومع ذلك، نعتقد أنها يجب أن تكون ترتيبا مؤقتا وأنه يجب احترام الشواغل المشروعة

للجمهورية العربية السورية، بما في ذلك ضمان سيادتها الوطنية وسلامتها الإقليمية، احتراما كاملا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم إحراز تقدم كبير في عمليات التسليم عبر خطوط التماس، فضلا عن توزيعها غير العادل والتمييزي، يشكل تحديا يجب التعامل معه في حينه وبالطريقة المناسبة.

على الرغم من نداءات سورية المتكررة، يلتزم مجلس الأمن الصمت المطبق إزاء استمرار النظام الإسرائيلي في عدوانه وهجماته الإرهابية على سورية، رافضا إدانة تلك الجرائم الفظيعة. ونتيجة لذلك، تجرأ النظام الإسرائيلي على مواصلة انتهاكاته لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية، فضلا عن استهدافه المنهجي والمتعمد للمدنيين والبنية التحتية المدنية، وهي انتهاكات صارخة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة. وبموجب الميثاق والقانون الدولي، فإن للجمهورية العربية السورية حقا طبيعيا في اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحماية مصالحها وأمنها الوطنيين.

ونؤيد مبادرات مثل المصالحة المحلية والوطنية، وهي ذات أهمية حيوية لتيسير عودة اللاجئين والنازحين داخليا، ونحن على استعداد للمساعدة في نجاح هذه المبادرات. وما زلنا نعتقد أن تمتع سورية بالأمن والاستقرار والازدهار يعود بالنفع على الشعب السوري ويصب في مصلحة المنطقة والمجتمع الدولي. وتحقيقا لتلك الغاية، نؤيد موقف سورية في المنطقة ونحن مصممون أكثر من أي وقت مضى على تعزيز علاقاتنا معها.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث والمبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطتيهما.

يبين تقرير الأمين العام (S/2022/933)، الذي أُعد وفقا للقرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢)، بوضوح الحالة الإنسانية الخطيرة في سورية. وكما يبرز التقرير، فإن الأزمة الإنسانية قد طال أمدها، مع تزايد احتياجات الناس باستمرار على مر السنين. وهناك زيادة أخرى متوقعة في عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدات الإنسانية، والذين يقدر عددهم الآن بنحو ١٥,٣ مليون شخص، وهو الأعلى منذ بدء النزاع في عام ٢٠١١. وتثير أشهر الشتاء القاسية القلق بشكل خاص، ولا سيما بالنسبة لأشد الفئات ضعفا، بما في ذلك النازحون داخليا والنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة. وفي ضوء تلك الصورة القاتمة، فإن استمرار تقديم المعونة الإنسانية المنقذة للحياة أمر بالغ الأهمية كما كان دائما. وقد أثبتت العملية عبر الحدود أنها شريان حياة يُعتمد عليه لتقديم المساعدة الإنسانية للملايين الذين يعيشون في شمال غرب سورية. ومن خلال تلك العملية التي تُرصد عن كثب، تصل الأمم المتحدة إلى ٢,٧ مليون شخص كل شهر، وتقوم بذلك بطريقة مسؤولة وشفافة. وتتجاوز المساعدة المعونة المادية وتشمل الدعم الحاسم في مجالات التعليم والحماية والخدمات الصحية.

ولا يوجد ما يضاهي حجم العملية عبر الحدود في نطاقها وكفاءتها أو بديل لها. ومنذ اتخاذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، أنجزت وكالات الأمم المتحدة بنجاح تسع مهام عبر خطوط التماس إلى شمال غرب سورية كتكملة للعملية الضخمة عبر الحدود. وكانت آخر مهمة عبر خطوط التماس، التي تمت في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، هي رابع القوافل الشهرية التي جرت في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر منذ اتخاذ القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢). كما يقدم تقرير الأمين العام عن الاحتياجات الإنسانية في سورية معلومات مفصلة عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالتعافي المبكر. ولا نزال نشدد على أن جميع المناطقه ينبغي أن تستفيد بإنصاف من تلك المشاريع، على أساس تقييمات احتياجات الأمم المتحدة.

وتفصلنا الآن ثلاثة أسابيع بالضبط عن موعد انتهاء صلاحية تفويض مجلس الأمن لآلية الأمم المتحدة العابرة للحدود. ومن الواضح ما يجب عمله. ومن الواضح ما يحتاجه الشعب السوري والأمم المتحدة والمجتمع الإنساني. وكما قلنا من قبل في هذه القاعة، ما من مآرب خفية في هذه المسألة. فالهدف ليس أكثر من إنقاذ أرواح مَن يعتمدون على تلك المساعدة.

لقد أكدت القرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن منذ عام ٢٠١٤ على سلامة أراضي سورية وسيادتها ووحدتها السياسية. وقد

أرست أسس للرقابة على المعونة المقدمة من الأمم المتحدة والإشراف عليها وكفالة شفافيتها وإخضاعها للمساءلة وأتاحت المجال لمجلس الأمن كي يرصد تلك العملية. ووقف إيصال المساعدات الغذائية التي تقدمها الأمم المتحدة واللوازم الطبية الضرورية وغيرها من المساعدات المنقذة للحياة سيهدد حياة الملايين من يعتمدون علينا لبقائهم على قيد الحياة. ونجدد دعوتنا إلى جميع الأعضاء بأن يسترشدوا بالاعتبارات الإنسانية وحدها. ولا يسعنا أن نسيس المسألة. ونحث المجلس على مواصلة القيام بما هو صحيح ودعم آلية الأمم المتحدة للعمليات العابرة للحدود، وهي آلية لا غنى عنها، بعد كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣.

ووفقاً لمنشور لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي لعام ٢٠٢٣ الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تحتل سورية المرتبة الثانية في قائمة البلدان التي تحتاج إلى أكبر قدر من الموارد لأنشطة المساعدة الإنسانية. إن قدرة الأمم المتحدة وشركاءها في المجال الإنساني على الاستجابة للاحتياجات الواسعة النطاق في سورية تعتمد على الحصول على التمويل الكافي بقدر ما تعتمد على إمكانية الوصول إلى المحتاجين. ويشكل استمرار انخفاض معدلات تمويل خطط الاستجابة الإنسانية السورية على مر السنين مصدر قلق. واستمر ذلك الاتجاه السلبي هذا العام، حيث لم تتلق الخطة سوى ٤٣ في المائة مما هو مطلوب لعام ٢٠٢٢. ونكرر الدعوات إلى تخصيص التمويل الكافي لاستجابة الأمم المتحدة الإنسانية في سورية.

إن الجرائم التي ارتكبتها منظمتا حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الكردية وقوات سورية الديمقراطية الإرهابيتين تثير قلقا بالغا. وقد قتل في العامين الماضيين أكثر من ٥٠٠ سوري نتيجة لهجمات حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الكردية في شمال سورية. وحزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الكردية وقوات سورية الديمقراطية تضطهد الناس في الجزء الشمالي – الشرقي من البلد وتتبع أجندة انفصالية. إن دعم هاتين المنظمتين الإرهابيتين والانفصاليتين بذريعة محاربة تنظيم داعش يتعارض أولا وقبل كل شيء مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، التي تؤكد من جديد التزامها القوي بالسلامة الإقليمية لسورية.

كما يشكل حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الكردية تهديدا حيويا للأمن القومي في بلدي. إذ أظهرت الهجمات التي وقعت الشهر الماضي في منطقة تقسيم في اسطنبول وكركاميس في غازي عنتاب مرة أخرى الوجه الحقيقي لإرهاب حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب الكردية/وقوات سورية الديمقراطية الذي يجري توفير ملاذ له في شمال سورية. ولا يحق لأي بلد أن يعطينا دروسا عن كفاحنا ضد الإرهاب. إننا نرفض البيانات المعنونة التي استمعنا إليها اليوم بشأن ما ينبغي وما لا ينبغي أن نفعله أثناء الدفاع عن حدودنا وحماية شعبنا. فتصميمنا لا يتزعزع. وسنواصل اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لحماية شعبنا وكفالة أمن حدودنا.

ولا يمكن التوصل إلى حل مستدام للنزاع السوري إلا من خلال الوسائل السياسية تماشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ومن الأهمية بمكان ألا تتوقف العملية السياسية. وينبغي أن تستمر جولات اجتماعات اللجنة الدستورية تحت رعاية الأمم المتحدة. ونتوقع أن تعقد الدورة التاسعة للجنة الدستورية في أقرب وقت ممكن. وينبغي تشجيع جميع الأطراف ذات الصلة على تحقيق هذه الغاية. ويجب أن يكون نجاح العملية السياسية أولوية للجميع.

أما فيما يتعلق بالبيان المتسم بحالة الهلوسة الذي أدلى به ممثل النظام السوري، فلن أكرمه وأعطي وزنا لبيانه المضلل بالرد عليه.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لم يعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.